

كلية دار العلوم
جامعة القاهرة
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

ندوة قسم التاريخ الإسلامى مجلة علمية محكمة

العدد الثالث عشر

١- الآثار :

ومن أمثلة ما ورد من حديث عن الآثار في الكامل :

١- نقل ابن الأثير أن الرائي^(١) الذي ملك اليمن أيام ملك منوهر الفارسي ، سجل الغزوات التي قام بها ، قال :

« وكتب ما كان من مسيره على حجرين ، وهما معروفان بأذربيجان »^(٢) .

٢- أشار ابن الأثير ، في زيادة زادها على ما ورد في تاريخ الطبري ، إلى قصر حرب^(٣) ، كان للمنصور العباسي (١٣٦-١٥٨ هـ) ، وذكر بقاء آثار هذا القصر إلى عصر ابن الأثير ، قال :

« وأثر هذا القصر باق بها إلى الآن ، سبحان من لا يزول ، ولا تغيره الدهور »^(٤) .

٣- أشار ابن الأثير إلى سيف غنمه المسلمون في فتح رمطة بصقلية^(٥) ، وذكر وصفه وما نقش عليه ، قال :

« وكان في جملة الغنمة سيف هندي ، عليه مكتوب : هذا سيف هندي وزنة مائة وسبعون مثقالاً ، طالما ضرب بين يدي رسول الله ﷺ »^(٦) .

(١) هو الحرث بن قيس بن صفي بن سبأ بن يعرب بن قحطان .

(٢) الكامل ١/ ٢٣٠ ، وقد ورد هذا الخبر في تاريخ الطبري باللفظ التالي « وزير ما كان من مسيره في حجرين ، فهما معروفان ببلاد أذربيجان (تاريخ الأمم والملوك ١/ ١٢٨) .

(٣) هو حرب بن عبد الله ، أحد كبار قادة المنصور ، كان المنصور وجهه مع ولده جعفر لما عينه على الموصل سنة ١٤٥ هـ (انظر الكامل ٥/ ١٧٦) .

(٤) نفسه .

(٥) ٣٥٣ هـ .

(٦) الكامل ٧/ ٢٨٥ وبهذا يكون وزن السيف حوالي سبعة كيلو جرامات وربع الكيلو ، على حساب المثقال ٢٥٤ جراماً .

موقف ابن الأثير من الوثائق في الكامل (آثاره نقوش ، نقود ، سجلات ، منشورات)

د . طاهر راغب حسين

مدخل

لا يخفى ما للوثائق من أهمية كبيرة في دراسة التاريخ ، وهذه الدراسة التي أقدمها هي عن موقف ابن الأثير من الوثائق ، في كتابه الكامل للتاريخ ، اهتماماً واستخداماً ، أو إهمالاً وتركاً .

والوثائق التي أشير إليها هنا ، هي النقوش ، والنقود ، والسجلات ، والمنشورات^(١) . وفيما يلي كلمة عن كل نوع من هذه الأنواع من الوثائق .

أولاً : الآثار والنقوش

لم يخل كتاب الكامل لابن الأثير من ذكر للآثار والنقوش ، وقد أورد ابن الأثير - أحياناً - على ما نقله من الطبري ، فذكر في مواضع متعددة حديثاً عن هذه الآثار والنقوش .

(١) بعض هذه الوثائق بمثابة روايات أو نسخ ليا متقولة عن أصول تاريخية ، وبعضها وثائق اطلع عليها ابن الأثير بنفسه وذلك مثل رقم ١ ص ٤ من هذا البحث .

مدورة ظاهرة، وذراعان في البناء، وليس بصورة مصورة.. وكان بيت الصنم مظلماً، وإنما الضوء الذي عنده من قناديل الجواهر الفائق، وكان عنده سلسلة ذهب، فيها جرس وزنها مائتا طن^(١)،^(٢).

ب- النقوش :

١- أشار ابن الأثير إلى زيادة أمر بها المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩هـ) لبعض المساجد منها المسجد الجامع بالموصل سنة ١٦٧، قال :

« وكذلك أمر بالزيادة في المسجد الجامع بالموصل، ورأيت لوحاً فيه ذكر ذلك، وهو في حائط الجامع سنة ثلاث وستمائة وهو باقٍ^(٣) .

وقد أشار إلى اللوح وإلى الزيادة لكنه للأسف لم يذكر ما نقش فيه حرفياً، وكان الأولى به أن يسجل ذلك وخاصة أنه ما ذكره عن هذا اللوح زيادة لم ترد بتاريخ الطبري، ولأن هذه النقوش واثق كان ينبغي الاهتمام الزائد بها .

٢- أشار ابن الأثير - في أخبار المهدي - أنه عندما تولى الخلافة (سنة ١٥٨هـ) دخل المسجد النبوي، و« رفع رأسه فرأى اسم الوليد، فقال أرى اسم الوليد إلى اليوم، فدعا بكرسي، فألقى في صحن المسجد، وقال : ما أنا ببارح حتى يمحي ويكتب اسمي مكانه، ففعل ذلك وهو جالس^(٤) .

سم، (انظر د. الريس، الخراج في الدولة الإسلامية في القرن الثالث الهجري ص ٢٦٧ - ٢٧٧، ط ١ سنة ١٩٥٧، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

(١) لفظ (طن) هذه موجودة في نص ابن الأثير وما أدرى مدى ضحتها، ولعلها تكون محرفة عن قنطار، (أو من) .

(٢) الكامل ٨/ ١٥٠.

(٣) نفسه ٥/ ٢٥٥.

(٤) نفسه ٥/ ٢٦٢ ويلحظ هنا استمرار العداوة العباسية للأمويين إلى هذا الوقت، وقد سجل المؤرخ بهذا الخبر على المهدي، اعتدائه على أثر، ومحوه لاسم من اجتهد وبني، ليحل اسمه محله على غير وجه الحق .

٤- في صدد الحديث عن فتوحات يمين الدولة بالهند سنة ٤٠٤هـ ذكر أنه « وجد في بيت بد عظيم حجراً منقوراً، دلت كتابته على أنه مبني من أربعين ألف سنة » وعلق على صعوبة تصور هذا بقوله « فعجب الناس لقلّة عقولهم^(١) .

٥- وفي أخذ يمين الدولة أيضاً قلعة « كالجند » بالهند، وصف ابن الأثير معبداً للهند لهم فيه « خمسة أصنام من الذهب الأحمر، مرصعة بالجواهر، وكان فيها من الذهب ستمائة ألف وتسعون ألفاً وثلاثمائة مثقال، وكان بها من الأصنام المصنوعة من النقرة (الفضة) نحو مائتي صنم^(٢) .

٦- كما أشار في قنوج بالهند إلى عشرة آلاف بيت صنم، يذكرون أنها عملت من مائتي ألف سنة إلى ثلاثمائة، كذباً منهم وزوراً^(٣) .

٧- وفي فتح يمين الدولة لسومنا بالهند، وصف الصنم قائلاً :

« وأما البيت الذي فيه سومنات، فهو مبني على ستة وخمسين سارية من الساج المصفح بالرصا، وسومنات من حجر طوله خمسة أذرع^(٤) : ثلاثة

(١) الكامل ٨/ ٨٠، وواضح جداً عدم تصديق ابن الأثير ولا الناس قبله هذا التاريخ غير الصحيح والموغل في القدم، ولعل أربعة آلاف سنة - بفرض حدوث تحريف في النص تكون مبالغاً فيها أيضاً .

(٢) الكامل ٨/ ٩٦ وبهذا يصل وزن هذا الذهب إلى حوالي ثلاثة أطنان (بالضبط ٢٩٩٣٣ ر ٧٧٥ كيلو جرام ذهباً) مما يصل ثمنها حالياً بحوالي ٩٠ مليون جنيه، وهو وزن ضخم ومال كثير، لعله يدخل في مبالغات الروايات .

(٣) نفسه، اتبى ابن الأثير إلى كذب هذا الادعاء، وهي حوار يخ تدخل في باب الخرافات لا الأرقام الصحيحة .

(٤) الذراع : هناك أنواع عديدة من الأذعة مثل القاضية (ذراع الدور)، واليوسفية، والسوداء (وتستخدم في المساكن والأسواق)، والهاشمية الصغرى (= البالية)، والهاشمية الكبرى (= الريادية = ذراع الملك)، والعمرية، والميزالية، وذراع التجار (= البلدي) وذراع القياس (= ذراع اليد) ويبلغ طول الذراع الأصلي ٢٤ أصبعاً، والمقياس ٢٨ أصبعاً، والبلدي ٣٠ أصبعاً، والهاشمي ٣٢ أصبعاً، والمعماري ٤٠ أصبعاً، والسوداء ٢٦ ر ٣ أصبعاً ويبلغ الأصبع ١ ر ٢٥

«لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة رضي الله عنها فدكاً، ومن منع من أن يدفن الحسن عند قبر جده عليه السلام، ومن نفي أبا ذر الغفاري، ومن أخرج العباس من الشورى».

ثم لما محا العامة ذلك النقش، كتبت الشيعة بدلاً منه «لعن الله الظالمين لآل رسول الله ﷺ» (١).

فاما معاوية، فلانه حارب علياً، وأخذ الخلافة من الحسن، وأما من غصب - في زعمهم - ميراث فاطمة، فهو أبو بكر، الذي اعتمد في هذا على حديث لرسول الله ﷺ (نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركه صدقه) ويقصدون بمن منع الحسن أن يدفن عند قبر جده، مروان بن الحكم، ويقصدون بمن نفي أبا ذر الغفاري، عثمان بن عفان، وبمن أخرج العباس من الشورى عمر بن الخطاب.

وهم بهذا قد لعنوا صحابة رسول الله ﷺ من الخلفاء الراشدين - ما عدا علياً طبعاً - كما لعنوا بعض منائهم من الأمويين وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان ومروان بن الحكم.

وأما الأخوان الآخرون فعماد الدولة كان على حكم فارس والأهواز، ونال إمرة الأمراء، وركن الدولة الحسن، حكم جرجان وطبرستان والري والجيل، وفي حين كان أخوهم معز الدولة بالعراق، وقد كناههم المستكفي بهذه الألقاب.

انظر التويري: نهاية الأرب ٢٦/١٩٢-١٩٣، وابن الأثير: الكامل ٧/٢٩٨ وابن خلكان: وفيات الأعيان ١/١٧٨-١٧٩.

(١) الكامل ٧/٢٧٥: معز الدولة أبو الحسين بن بويه أحد أبناء بويه الثلاثة أعمدة الدولة البويهية، ولد سنة ٣٠٣ هـ وتوفي سنة ٣٥٥ هـ حسب النوري و٣٥٦ هـ حسب ابن الأثير وكانت إمارته حوالي ثنتين وعشرين سنة، وقد تطور أمر معز الدولة حتى صارت له دولة المطيع لله سنة ٣٣٤ هـ.

انظر نهاية الأرب ٢٦/١٩٢-١٩٣، ابن الأثير: الكامل ٧ وابن خلكان: وفيات الأعيان ١/١٧٨-١٧٩.

والأخوة الثلاثة هم عماد الدولة على حكم فارس والأهواز ولقب بعماد الدولة أمير الأمراء، وركن الدولة الحسن بن بويه، حكم جرجان وطبرستان والري والجيل، ومعز الدولة وكان بالعراق، وقد لقبهم المستكفي بالله بهذه الألقاب.

٣- أشار إلى أبيات كتبت على قبر أو على قبه مشهد .

أ - فعلى قبر كافور (١) كتب هذان البيتان :

انظر إلى غير الأيام ما صنعت أفنت أناساً بها كانوا وقد فنت دنياهم ضحكك أيام دولتهم حتى إذا انقرضوا ناحت لهم وبكت (٢)

ب - وعلى قبة مشهد أبي حنيفة (٣) كتب :

ألم تر أن العلم كان مشتتاً فجمعه هذا المغيب في اللحد كذلك كانت هذه الأرض ميتة فأنشراها قصل العميد أبي سعد (٤)

٤- ومن النقوش التي كتبها عامة الشيعة على المساجد ببغداد، بأمر معز الدولة سنة ٣٥١ هـ ما نقل ابن الأثير نصه كالتالي :

«في هذه السنة في ربيع الآخر كتب عامة الشيعة بأمر معز الدولة (٥) على المساجد ما هذه صورته :

(١) كافور: كان عبداً لبعض أهل مصر اشتراه الإخشيدي ثم اعتقه وجعله أتاكب ولديه وقد وصل إلى درجة كبيرة في الدولة ولقب بالاستاذ، وكان الحاكم الفعلي في عهد ولدي الإخشيدي ثم تولى ولاية مصر من قبل العباسيين حيث وصله سجل التعيين في ١٠ صفر ٣٥٥ هـ وتولى مصر سنتين وربع السنة تقريباً : (انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان ١/٦١٤-٦١٧).

(٢) الكامل ٧/٣٠٢.

(٣) الإمام أبو حنيفة: يذكر ابن خلكان النعمان بن ثابت، كانت أصوله فارسية ولد سنة ٨٠ هـ كان عالماً زاهداً عابداً ورعاً تقياً، نقله المنصور من الكوفة إلى بغداد وأراد على قضائه فرفض أبو حنيفة وهو صاحب المذهب الشهير، توفي ١٥٠ هـ وقد أشار ابن خلكان أيضاً إلى قبة مشهده وأنها بنيت سنة ٤٥٩ هـ انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٤١-٢٤٦).

(٤) الكامل ٨/٣٨٠ وقد أمر شرف الملك أبو سعد المستوفى سنة ٤٥٩ هـ ببناء مدرسة على مشهد أبي حنيفة واستحدث قبة كتب عليها الشريف أبو جعفر البياضي هذين البيتين مشيراً إلى باني هذه القبة العميد أبي سعد أحد رجال نظام الملك، واسم الشاعر بالكامل مسعود بن المحسن بن الحسن بن عبد الرزاق أبو جعفر البياضي توفي سنة ٤٦٨ هـ (الكامل ٨/٤١١).

(٥) معز الدولة بن بويه وهو أبو الحسين أحمد بن بويه أحد بني بويه الثلاثة، أعمدة الدولة البويهية، ولد سنة ٣٠٣ هـ وتوفي سنة ٣٥٥ هـ (حسب النوري) أو ٣٥٦ هـ (حسب ابن الأثير)، وكانت إمارته حوالي ثنتين وعشرين سنة، وقد تطور أمر معز الدولة حتى صارت له السيطرة على دولة المطيع لله سنة ٣٣٤ هـ.

ثانياً : النقود

تحظى النقود من بين الآثار بمنزلة كبيرة لما لها من أهمية متعددة الجوانب، فهي ذات نفع كبير في مجال التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمذهبي.

ويظهر في الكامل اهتمام ابن الأثير بهذه النقود وأخبارها ودور ضربها ونقوشها وكان يذكر أحياناً أوزان بعضها وسعر صرفه كما يبدو اهتمام ابن الأثير بهذا الجانب الوثائقي الهام، من بسطه لخبر ذكر ضرب الدراهم والدنانير الإسلامية في صفحة كاملة عارضاً لتاريخ نشأة المسكة الإسلامية، وأنواعها وأوزانها، وبعض نقوشها، ونقود بعض المناوئين للدولة الأموية^(١).

كما أشار ابن الأثير إلى العديد من أخبار النقود.

والناظر في المصادر الإسلامية يجد بعض اهتمام بهذا الوثائق وذلك مثل نقل المسعودي في أخبار الرازي^(٢)، أن مؤدب الرازي وجده مهموماً وهو يمسك بنقود بجكم التركي^(٣)، كان ضربها دنانير ودراهم، مصوراً نفسه فيها في أحد الوجهين شاك السلاح، ونقش على هذا الوجه :

إنما العز فاعلم - للامير المعظم - سيد الناس بجكم وفي الجانب الآخر صورته وهو جالس في مجلسه كالمفكر المطرق.

(١) الكامل ١٦٧/٤.

(٢) مروج الذهب ٣٣٧/٤.

(٣) وكان مقتل بجكم سنة ٣٢٩هـ وكان بجكم أول أمره من غلمان أبي علي العارض وزير ماكان ابن كالي الديلمي، فطلبه، ثم فارقه مثل ما فارقه أولاد بويه، واتصل بابن رائق حيث سببه إلى الأهواز سنة ٣٢٥هـ وكان له الحرب والخراج ثم بدأ ابن رائق يخاف من ارتفاع شأن بجكم، وصدق ظنه فقد تمكن بجكم من دخول بغداد ولقبه الرازي (٣٢٢ - ٣٢٩هـ) بلقب أمير الأمراء مكان ابن رائق سنة ٣٢٦هـ.

الكامل ج ٧ ص ١٣٠، ١٣٦، ١٣٨ - ١٣٩، ١٥٤.

وقد وقعت معظم فرق الشيعة في هذا الأمر إلا القليل، فذكروا أبا بكر وعمر وعثمان بغير الحق اتهاماً منهم بأنهم سلبوا حق علي في الخلافة حسب اعتقادهم والراجع إلى الدولة الفاطمية في مصر على سبيل المثال، يجد الأوامر تصدر متناقضة بنقش سب بعض الصحابة على جدران المساجد، أو بشطب هذا السب، ثم العودة إلى السب وهكذا.

٥- ومن النقوش التي أشار إليها ابن الأثير النقوش التي نقشها أهل الكرخ من الشيعة على بعض أبوابهم، أو النقوش التي أمروا أن ينقشوها على أبواب مساجدهم.

أ- فعندما بنى أهل الكرخ من الشيعة، باب السماكين سنة ٤٤٣هـ، عملوا أبراجاً ثم: «كتبوا عليها بالذهب: محمد وعلي خير البشر».

ومن الصراع الدائرين أهل السنة والشيعة، إدعاء أهل السنة أن المنقوش عبارة أخرى هي «محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر، ومن أبي فقد كفر» في حين أنكر أهل الكرخ هذه الزيادة وقالوا: «ما تجاوزنا ما جرت به عادتنا فيما نكتبه علي مساجدنا»^(١).

ب- وفي سنة ٤٨٢هـ رضى أهل الكرخ لأمر الخليفة العباسي المقتدى بأمر الله (٤٦٧ - ٤٨٧هـ) فنقشوا على أبواب مساجدهم العبارة التالية:

«خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي»^(٢).

(١) الكامل ٣٠١/٨.

(٢) نفسه ص ٤٦١ وقد ظهرت هذه الكتابات على مساجد الشيعة في أماكن متعددة، فقد نقل المقرئ في اتعاظ الحنفا في أخبار سنة ٣٩٥هـ على عهد الحكام بأمر الله: «وكتب في صفر على سائر المساجد، وعلى الجامع العتيق من ظاهره وباطنه في جميع جوانبه، وعلى أبواب الحوانيت والحجر والمقابر والصحرا بسب السلف ولعنهم، ونقش ذلك ولون بالأصباغ والذهب، وعمل كذلك على أبواب القياسر وأبواب الدور، وأكره على عمل ذلك ٥٤/٢».

٢- أشار ابن الأثير إلى بني بويه وتلقيب المستكفي سنة ٣٣٤هـ الإخوة الثلاثة بالألقاب الملوكية، فكبيرهم عماد الدولة على، وثانيهم ركن الدولة الحسن، وأصغرهم معز الدولة، قال:

«وأمر أن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم»^(١).

٣- تحدث ابن الأثير عن أحداث سنة ٣٣٤هـ، وعن الصراع بين ناصر الدولة بن حمدان والخليفة العباسي المطيع لله (٣٣٤-٣٦٣هـ) ومعه معز الدولة بن بويه مدير دولته، وفي هذا المجال أشار ابن الأثير إلى حادث نقدي مهم وقليل الحدوث، إذ إنه قطع عملة المطيع^(٢) وأعاد سك العملات التي كانت تتداول أيام المتقي بالله (٣٢٩-٣٣٣هـ) مؤرخة بسنة ٣٣١هـ قال:

«ومنع ناصر الدولة من المعاملة بالدنانير التي عليها اسم المطيع، وضرب دنانير ودراهم على سكة سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة وعليها اسم المتقي لله»^(٣).

٤- في معرض حديث ابن الأثير عن عودة حجاج العراق والشام سنة ٣٨٤هـ، ذكر أن سبب هذا ما قاله أمير العرب أن ما أخرجه السلطان لهم في الحج السابق كانت دراهم مزيفة (نقرة مطلية)، وأنه يريد بدلاً منها (العوض) قال:

«وسبب عودهم أن الأصيفر أمير العرب اعترضهم وقال: إن الدراهم التي

(١) الكامل: ٧ / ٢٠٦.

(٢) وذلك غضباً على ما حدث للمستكفي بالله، حيث استعان المطيع بمعز الدولة بين بويه وأغراه بالمستكفي، فعزله وأجبره على خلع نفسه والبيعة للمستكفي، وأثاء: ٢٠٧ / ٧.

(٣) الكامل ٧ / ٢٠٩ وقد اختار ناصر الدولة الخليفة المتقي لله (٣٢٩-٣٣٣هـ) وسنة ٣٣١هـ لأنه كان قد عين قبلها أميراً للأمراء، وكانت هذه السنة أكثر السنوات صفواً له ولآل حمدان.

والمؤرخ في هذا الخبر يوضح مدى اهتمام الرازي وقلقه من أمير الأمراء بجكم وما وصل إليه سلطانه الذي يظهر من ضربه للنقود ودلالة النقش الوارد عليها.

ويظهر هذا الاهتمام عند المقرئ في بعض أعمال له خصصها لدراسة النقود، يمثلها كتابه شذور العقود في ذكر النقود^(١) ومن خلال بعض كتب له أخرى مثل اتعاظ المحتف بأخبار الأئمة الخلفاء ومثل كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة.

وأعود إلى اهتمام ابن الأثير بهذا الجانب الوثائقي الهام، أعنى النقود، فيبدو اهتمامه به من ذكره عدة أخبار، من أمثلتها:

١- أشار إلى ضرب ناصر الدولة^(٢) لدنانير، وذكر سعر صرفها سنة ٣٣٠هـ قال:

«ولما عاد ناصر الدولة إلى بغداد، نظر في العيار، فراه ناقصاً، فأمر بإصلاح الدنانير، فضرب دنانير سماها الإبريزية، عيارها خير من غيرها، فكان الدينار بعشرة دراهم، فبيع هذا الدينار بثلاثة عشر درهماً»^(٣).

(١) حققه د. محمد عبد الستار عثمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، القاهرة.

(٢) ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان بن حمدون التغلبي، أخو سيف الدولة على، كان يشولي الموصل حتى سنة ٣١٨هـ وتولى بدلها ديار ربيعة وبعض ديار بكر، ثم استولى على الموصل وطلب من الخليفة الصفيح، وبعد مقتل أمير الأمراء تولى ناصر الدولة إمرة الأمراء سنة ٣٣٠هـ للمتقي (٣٢٩-٣٣٣هـ) ولقبه بناصر الدولة وظل ناصر الدولة في المعتكز إلى أن قبض عليه ولده أبو تغلب وحجسه في القلعة سنة ٣٥٦هـ وكان سبب قبضه أنه كان قد كبر وساءت أخلاقه، وضيق على أولاده وأصحابه، وخالفهم في أغراضهم للمصلحة فضجروا منه ثم مات سنة ٣٥٨هـ. (انظر الكامل: ص ٦٠، ١١٥، ١٦٢، ٣٠١، ٣١١).

(٣) الكامل ٧ / ١٦٤.

الوجه :

وأحمر يحكى الشمس شكلاً وصورة
فإن قيل دينار فقد صدق اسمه
بديع ولم يطبع على الدهر مثله
فقد ابرزته دولة فلكية^(١)
وصار إلى شأها نشأ انتسابه
يخبر أن يبقى سنين كوزنه
تأنتى فيه عبده وابن عبده
وغرس أياديه وكافى كفته^(٢)

الظهر :

(قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، أمير المؤمنين أبو الفضل عبد الكريم ابن أمير المؤمنين المطيع لله فخر الدولة فلك الأمة ابن بويه) .

ضرب هذا الدينار بجرجان سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة^(٣) .

٦- نقل ابن الأثير أمراً نقدياً أصدره سنة ٤٢٧ هـ القائم بأمر الله قال :

« وفيها في صفر، أمر القائم بأمر الله بترك التعامل بالدينار المغربية، وأمر الشهود أن لا يشهدوا في كتاب ابتياع ولا غيره يذكر فيها هذا الصنف من الذهب، فعدل الناس إلى القادرية، والسابورية، والقاسانية^(٤) .

(١) نسبة إلى ملك الأمة فخر الدولة بن بويه .

(٢) نسبة إلى كافى الكفاة صاحب بن عباد .

(٣) ذكر ابن الأثير الوجه كاملاً وأما الظاهر فقد أشار إليه كالتالي :

« وكان على الجانب الآخر سورة الإخلاص، ولقب الخليفة الطائع لله، ولقب فخر الدولة، واسم

جرجان ٤٣٤/٧ .

(٤) الكامل ٢٢٢/٨ .

أرسلها السلطان عام أول، كانت نقرة مطلية، وأريد العوض^(١) .

٥- أشار ابن الأثير إلى نوع من النقد يعرف باسم النقد التذكاري كان يضرب في مناسبات خاصة والغرض الرئيس منه الإهداء، مثل النقود التي كانت تضرب بها بعض الدول في الأعياد الإسلامية، وغيرها، وكان الفاطميون يضربونها ويهدونها لكبار رجال الدولة في مناسبات متعددة إسلامية وغير إسلامية مثل رأس السنة، وأول السنة الهجرية، وفي مناسبة الغطاس، وخميس العدس وغيرها .

وفي هذا المجال أشار ابن الأثير إلى دينار أهدها صاحب بن عباد^(٢) أول المحرم سنة ٣٧٨ هـ إلى فخر الدولة^(٣) ديناراً تذكاريّاً خاصاً كان زنته ألف مثقال أي يزن وزن ألف دينار عادي ويصل وزن هذه العملة التذكارية إلى حوالي ٤٢٥ كيلو جرام بحساب وزن المثقال ٤٢٥ جرام (٤٢٥ × ١٠٠٠ = ٤٢٥٠ جرام = ٤٢٥ كجم) .

وحرص ابن الأثير على أن يصف هذا الدينار وما عليه من نقوش وفيما يلي وصف لنقش لهذا الدينار كما يفهم من نقل ابن الأثير .

(١) الكامل ٤٦٨/٧ . وكانت قوافل الحجيج كثيراً ما تتعرض لمثل هذا وأكثر .

(٢) صاحب بن عباد هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد، ولد سنة ٣٢٦ وتوفى ٣٨٥ بالري ثم نقل إلى أصبهان حيث دفن بها، خدم ابن العميد ثم كتب لمؤيد الدولة بن ركن الدولة بن بويه ولقبه بكافى الكفاة، وهو أول من لقب من الوزراء بلقب صاحب، وكان وزيراً وأديباً من طراز عال ثم علا نجم صاحب في دولة فخر الدولة .

(٣) فخر الدولة هو أحد أخوة عضد الدولة والآخر هو مؤيد الدولة، وكان لفخر الدولة همدان والري وما بينهما قبل أن يأخذها أخوه عضد الدولة ويعطيها لمؤيد الدولة سنة ٣٦٩، فلحق فخر الدولة بقباقوس بن وشمكير صاحب بلاد جرجان وطبرستان، فاستولى عضد الدولة على جرجان سنة ٣٧١، فانهزموا إلى نيسابور، ثم لما مات عضد الدولة ومات بعده مؤيد الدولة (٣٧٢ هـ ثم ٣٧٣ هـ) عاد فخر الدولة إلى قاعدة مملكته في جرجان (الكامل ٣٨٩/٧، ٣٩٧، ٤٣٩) .

والوجه أن المقصود بهذه النقود هي النقود الفاطمية، وكانت الشام ومصر وما يليها غرباً تدخل في مصطلح (الغرب) في الإدارة العباسية، وكان الفاطميون قد سيطروا على معظم هذا الجانب الغربي في فترات ليست بالقصيرة.

وقد بدأ ضرب النقد الفاطمي في المغرب ابتداء من سنة ٢٩٦هـ، وذلك قبل إعلان ظهور الخليفة الفاطمي الأولي المهدي (٢٩٧ - ٣٢٢هـ) معلناً بذلك ظهور دولة الفاطميين في المغرب^(١)، واستمر ضرب النقود الفاطمية المغربية، حتى بعد انتقال الفاطميين إلى مصر، وشهدت سنة ٤٤١هـ أمر المعز بن باديس بتبديل السكة في شهر شعبان منها، وأمر بسبك ما كان موجوداً في دولته بالمغرب الأدنى من دنائير عليها أسماء الخلفاء الفاطميين ثم أمر بحظر التعامل بنقود الفاطميين، ومع هذا استمر الناس في التعامل بها كما أن هناك أدلة نقدية تشير إلى عودة ظهور أسماء هؤلاء الخلفاء الفاطميين إلى سكة بني باديس مرة أخرى، وكان آخر القطع الذهبية المعثور عليها اسم المستنصر الفاطمي مؤرخة بسنة ٤٥٩هـ ومضروبة في المهديّة.

أما النقود الفاطمية في مصر فقد بدأت من الناحية العملية في الظهور ابتداء من سنة ٣٥٨هـ إلى انتهاء الدولة الفاطمية في عهد العاضد (٥٥٥-٥٦٧هـ)، ومن أواخر النقد المكتشف باسمه قطع مضروبة سنة ٥٦٥هـ.

ويلحظ أن الأمر بإيقاف التعامل بالنقود المغربية (= الفاطمية) صدر من القائم بالله العباس سنة ٤٢٧هـ، وكانت النقود الفاطمية المضروبة في مصر خلال هذه الفترة من القرن الخامس الهجري مضروبة باسم الحاكم لأمر الله (٣٨٦ - ٤١١هـ) ثم ولده الظاهر (٤١١ - ٤٢٧هـ) سبقتهما نقود العزيز بالله (٣٦٥ - ٣٨٦هـ)، فتكون نقود هؤلاء الخلفاء الثلاثة - غالباً - هي

(١) انظر ابن عذاري: البيان المغرب ١/١٥١، ١٥٣، ونقود الدولة الفاطمية (السابق) ص ١٢،

ويحتاج هذا النص المهم إلى وقفة.

فإن هذا الأمر بإيقاف التعامل بهذه النقود (المغربية) الوافدة، يحمل شهادة بما كان لهذه النقود من ذبوع وانتشار في الجانب الشرقي، وبمالها من قوة تنافسية، جعلت الدولة تتدخل لإيقاف هذا النفوذ النقدي بحكم القانون، ومنع توثيق العقود المذكور فيها هذا النوع من النقد.

وقد ألجأ هذا الأمر الناس إلى (العدول) عن التعامل بالنقود (المغربية) هذه إلى نقود عراقية شرقية أخرى وهي القادرية والسابورية والقاسانية.

ولكن ما هي النقود (المغربية) تلك؟ إن هذا الأمر صدر سنة ٤٢٧هـ. وليس من الممكن أن يكون المقصود منها النقود المغربية المرابطية، لأن دولة المرابطين كياناً سياسياً لم تكن قد ظهرت إلى الوجود بعد، بل إن دنائير المرابطين لم تظهر عملياً قبل سنة ٤٥٠هـ^(١).

وبعيد كذلك أن يكون النقد الأغلب هو المقصود لأن آخر نقد أغلبي ذهبي مضروب في عهد زيادة الله (الثالث) بن عبد الله (٢٩٠ - ٢٩٦هـ) وآخر ما عثر عليه منه مؤرخ بسنة ٢٩٦هـ^(٢).

وأبعد من هذا جداً أن يكون المقصود هو نقد الإدارة لأكثر من سبب: لأنهم يعتبرون خارجين عن طاعة الدولة العباسية ولأن نقدهم المضروب كان من الفضة لا من الذهب.

يبقى الاحتمال الأخير أن يكون المقصود بهذه النقود (المغربية) النقود (الفاطمية) سواء ضربت في المغرب قبل انتقال السلطة الفاطمية إلى مصر في عهد المعز لدين الله الفاطمي (٣٤١ - ٣٦٥هـ) أم في مصر حيث ضرب جوهر القائد نقداً فاطمياً في مصر منذ دخوله إليها سنة ٣٥٨هـ.

(١) انظر د. طاهر راغب: تاريخ النقود المغربية إلى قيام الدولة الفاطمية ص ١٩٠.

(٢) نفسه ص ٩٨.

فأما القادرية فهي النقود المنسوبة إلى القادر بالله العباسي المتوفي عن عمر قارب ٨٧ سنة والمتولي من سنة ٣٨١هـ إلى سنة ٤٢٢هـ.

وأما (السابورية) فقد تكرر ذكرها في الكامل أكثر من مرة في الجزء الثامن، مرة في النص المشار إليه قبل، وهو في صفحة ٢٢٢، ومرة أخرى قبل ذلك ص ١٧٤ قال: «وضمن عشرة آلاف دينار سابورية» وذلك في أحداث سنة ٤٢٠هـ.

وقد طال بحثي في المصادر التاريخية ومصادر النقود عن النقود (السابورية) هذه ولم أجد إجابة واضحة، وخرجت بهذين الانطباعين:

١- إما أنها محرفة عن (النيسابورية) وإن كان يقف ضدها تكرار ورودها مرتين في الكامل كما تقدم.

ب- وإما أنها تكون منسوبة إلى جلال الدين بن فيروز السلطان البويهري المخطوب له في بغداد وهو بالبصرة سنة ٤١٦هـ ثم الصاعد إليها من سنة ٤١٨هـ إلى سنة ٤٣٥هـ، ويلحظ أنه مشهور بالقابه دون أن يذكر اسمه فهو أبو طاهر جلال الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بن بويه^(١) فيل كان اسمه سابور ونسبت النقود إليه في هذه الفترة؟!^(٢)

وأما القاسانية، فلعلها منسوبة إلى قاسان^(٣)، أو قاشان^(٤).

(١) انظر ابن الأثير: الكامل ١٠١/٨، ٢٦٢.

(٢) يشير د. ناهض عبد الرزاق دفتر إلى عدم وصول شيء من مسكوكات جلال الدولة وأرجع ذلك إلى الفوضى التي سادت فترته أو إلى صهر عملاته على يد من جاء من أمرابعد. انظر مقاله: المسكوكات العربية الإسلامية، خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين. مجلة المسكوكات عدد ١٠-١١، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ص ٩٢.

(٣) قاسان ناحية بأصبهان، انظر ياقوت: معجم البلدان ١١/٧.

(٤) هي مدينة بالقرب من أصبهان على درجة أهمية مدينة قم، وتنتج الفضائل القاشاني، المصدر السابق نفسه ص ١٣، ولعلها هي قاسان الماضية حيث تبادل السنين والشين في الألفاظ الأعمجية عند نطقها أو كتابتها بالعربية أحياناً.

المقصودة، وهي القريبة إلى التداول وهي مضروبة في المغرب ومصر والشام معاً (وفي صقلية أيضاً).

وكان للنقود الفاطمية (المغربية والمصرية والشامية) نفوذ مالي كبير، جاء بعضه من جودة عيار هذه النقود الذهبية حيث بلغ في المتوسط ٩٨٪ في عمومها، بل إن متوسط عيار نقود العزيز وصل إلى ٩٩٫١٤٪^(١)، وبعضه الآخر من انتشاره في مناطق واسعة في المغرب ومصر والشام وغيرها، مع ما تحظى به هذه المناطق من قوة اقتصادية وتنوع في الحاصلات والمنتجات.

والواقع التاريخي أن بداية الربع الثاني من القرن الخامس الهجري في بغداد كان يسود فيها الاضطراب والتنافس بين البويهيين والأتراك وقد استغلت مصر الفاطمية هذا الأمر، فاندس الدعاة الفاطميون بين الناس في بغداد يحملون مع أفكارهم كما من النقد الفاطمي، وتشير دراسة عن «النقود المكتشفة في ياسين قبة» إلى ظهور هذه النقود الفاطمية في هذه المنطقة، ففي هذه المجموعة يوجد ٦٩ ديناراً منها ٥٤ ديناراً فاطمياً، والباقي ديناران سامانيان، وواحد بويهري، وخمسة سلجوقية، وسبعة عباسية^(٢) مما يعني أن أكثر من ٧٨٪ من هذه العينة نقود فاطمية، وهي نسبة عالية جداً.

ويبدو أن هذه النقود المغربية (يعني الفاطمية) قد زادت في العراق وزاد تعامل الناس بها إلى درجة واضحة. أضحي معها تدخل الدولة العباسية ضرورياً، فأمر الخليفة بقطع التعامل بهذه النقود، وعدم توثيق العقود المذكور فيها هذه النقود، كما سبقت الإشارة إليه.

أما النقود الأخرى المشار إليها في نص ابن الأثير السابق، فهي (القادرية) و(السابورية) و(القاسانية).

(١) انظر الجدول المنشور في المرجع السابق عن عيار دنائير الخلفاء الفاطميين ص ١٤٣.

(٢) مقال لإسماعيل حسن حجارة مجلة المسكوكات عدد ٦ / سنة ١٩٧٥ ص ٧٢ - ٧٣.

السلطانية وضرب اسم ولي العهد على الدينار، وسمى الأمير، ومنع التعامل بسواه»^(١).

ومع هذا فإن إشارات ابن الأثير إلى النقود، كان يعوز بعضها شيء من إكمال الخبر والوصف، فلم يهتم أحياناً بنقل الوثيقة كاملة، واكتفى بالإشارة إليها، ففي حين أشار في أحداث سنة ٢٦٧هـ إلى ضرب الخجستاني (أحمد بن عبد الله) دنائير ودرهم باسمه، وعلى الرغم من وضوح نقله هذا الخبر عن الطبري (لوروده في المصدرين معاً آخر السنة، ولوروده في نسق واحد مع نسق أخبار الطبري)^(٢) إلا أن ابن الأثير ترك إكمال نقل هذه الوثيقة، فلم يشر لا لوزنها ولا لنقشها^(٣) في حين أكمل الطبري الاهتمام ببقية خبر الوثيقة، على النحو التالي:

أ - فذكر أن وزن الدينار عشرة دوانيق، ووزن الدرهم ثمانية دوانيق^(٤).

ب - ونقل الطبري النقش كما يلي:

(١) الكامل ٣٨٤/٨.

(٢) قارن هذا في الطبري تاريخ الأمم والملوك ٥٥٢/٥ وابن الأثير: الكامل ٣٠٨/٦.

(٣) واكتفى ابن الأثير بقوله في أخبار سنة ٢٦٧هـ «وفيها ضرب الخجستاني لنفسه دنائير ودرهم» (٣٠٨/٦).

(٤) الدائق (مفرد دوانيق) وحدة وزنية = ثمن المثقال = ٥٣١١هـ من الجرام. وعلى هذا يكون وزن دينار الخجستاني = ٥٣٠٣ جرام تقريباً، وهو وزان واف جداً لأن وزن الدينار الشرعي = ٨ دوانيق = ٢٠ قيراطاً = ٤٢٥٠ جرام، فيشبه هذا الدينار ما كان شائعاً من بعض دنائير الدولة الموحدية بالمغرب والتي أطلق عليها الدينار الكبير (Doubla).

وأما الدرهم الخجستاني فهو يزن وزن المثقال = ٤٢٥٠ جرام في حين أن وزن الدرهم الشرعي = ٥٣٠٦هـ دائق = ١٤ قيراطاً = ٢٩٧٥ جرام.

وهناك من كان يعتبر الدائق سدس درهم، لكان الشائع أن المثقال = الدينار = ٨ دوانيق = ٤٢٥٠ جرام والدرهم = ٧ر. من المثقال = ٥٣٠٦هـ دائق = ٢٩٧٥ جرام (انظر د. طاهر راغب حسين النقود الإسلامية الأولى - الكتاب الأول - ص ١٦).

٧- ومن طريف ما ذكره ابن الأثير من أخبار النقود، والرجوع إلى نقد سابق أيضاً، ما نقله عن الخلاف بين معز الدولة البويهى والخليفة المطيع لله (٣٣٤هـ - ٣٦٣هـ) وناصر الدولة صاحب الموصل من جهة أخرى، حيث تمكن ناصر الدولة من اغتنام الفرصة فاستولى على بغداد وقطع نقود سنة ٣٣٤هـ، وعاد إلى سكة سنة ٣٣١هـ، وعليها اسم الخليفة المتقي لله (٣٢٩ - ٣٣٣هـ)^(١) عائداً إلى الخليفة قبل السابق تاركاً عهد المستكفي بالله أيضاً (٣٣٣ - ٣٣٤هـ) ولم يخطب للمطيع.

٨- وكما اهتم ابن الأثير بالنقود، أشار أيضاً إلى دور الضرب فقد ذكر تحول الإشراف على دار السكة العباسية سنة ٤٦٢هـ في عهد الخليفة القائم بأمر الله إلى وكلاء الخليفة بسبب ما نال هذه الدار من إهمال أدى إلى كثرة وجود النقد الزائف المضروب باسم السلطان، قال:

«وفيها (أى في سنة ٤٦٢هـ) سارت دار ضرب الدنائير ببغداد في يد وكلاء الخليفة، وسبب ذلك أن البهرج^(٢) كثر في أيدي الناس على السكك

(١) قال ابن الأثير «ومنع ناصر الدولة من المعاملة بالدنائير التي عليها اسم المتقي لله، الكامل ٢٠٩/٧».

وكان معز الدولة يدوره قد تعدي على الخليفة وولي عهده في نقودهما فيذكر الخليفة المطيع لله أحياناً بلا القاب أخرى وجعله في ظير العملة لا في وجهها ذهباً كانت أم فضة، كما حذف أحياناً اسم ولي العهد (أبو الحسن محمد بن أمير المؤمنين) من بعض النقود الفضية، في حين امتثلت النقود وقتها بالقاب والكنى الكثيرة لمعز الدولة (انظر د. ناهض عبد الرزاق: المسكوكات العربية الإسلامية في العراق، خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين - مجلة المسكوكات عدد ١٠-١١ سنة ١٩٧٩-١٩٨٠ ص ٨٧، ٨٨، وانظر كذلك كتابه المسكوكات ص ١٠٢).

(٢) البهرج أو البهرجة لون من ألوان الغش يلحق بالنقود، وتأتي درجته بين الزيف الذي يقبله التجار وبين البسوق، وهي البهرج معاً لا يقبلها التجار.

ثالثاً : السجلات

من الوثائق الهامة التي أشار إليها ابن الأثير، أو اقتبس منها، أو نقلها بمعناها، أو نقلها بلفظها، عدة كتب صلح، وكتب أمان، وتعيينات، وكتب بيع أو خلع، ومنشورات أخرى عامة أو مذهبية أو موزعة على العامة سراً.

١- كتب الصلح :

كان منهج ابن الأثير في إشاراته إلى كتب الصلح، هو الاكتفاء بالإشارة إليها، أو تلخيص فحواها، ولم ينقل ولا كتاب صلح واحداً، في حين نراه يغفل أحياناً الإشارة إلى بعض كتب صلح مع ورودها في مصدره الرئيس: تاريخ الطبري.

وفيما يلي توضيح إشارات ابن الأثير لهذا النوع من الوثائق .

١- في ذكر فتح أصبهان سنة ٢١هـ، لخص ابن الأثير فحوى الصلح قال: «... وأن علي من أقام الجزية، وأقام على ماله، وأن يجري من أخذت أرضه عنوة مجراهم، ومن أبي وذهب كان لكم أرضه»^(١).

وقد نقل الطبري نص هذا الكتاب كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب من عبد الله للفاذو سفان وأهل أصبهان وحواليها، إنكم آمنون ما أدبتم الجزية، وعليكم من الجزية بقدر طاقتكم في كل سنة تؤدونها إلى الذي يلي بلادكم عن كل حال، ودلالة المسلم، وإصلاح طريقه، وقراه يوماً وليلة، وحملان الراجل إلى مرحلة، لا تسلطوا على مسلم، وللمسلمين نصحكم وأداء ما عليكم، ولكم الأمان ما فعلتم، فإذا غيرتم شيئاً أو غير مغير منكم ولم تسلموه فلا أمان لكم، ومن سب مسلماً بلغ منه، فإن ضربه قتلناه، وكتب وشهد عبد الله بن قيس وعبد الله بن ورقاء وعصمة بن عبد الله»^(٢).

الوجه : الملك لله والقدرة لله والحوول والقوة بالله لا إله إلا الله محمد رسول الله.

الظهر : المعتمد على الله باليمن والسعادة، الوافي أحمد بن عبد الله^(١).

يلحظ في هذا الصلح أن تاريخ كتابته سنة ١٨هـ وهذا يساير رواية سيف ابن عمر في حين كانت رواية أبي أميعة أنها فتحت سنة ٢٢هـ وكذلك رواية الواقدي، وقد وضعها الطبري في أخبار سنة ٢٢هـ^(١). وكذا فعل ابن الأثير وإن كان أورد أنها فتحت سنة ١٨هـ أو ٢٠هـ، ولو اعتبر نص الوثيقة لرجح سنة ١٨هـ.

٣- في أحداث فتح الباب سنة ٢٢ أشار ابن الأثير إشارة غامضة إلى كتاب صلح كتبه سراقه وملك الباب شهريراز (شهريراز في الطبري)، وكان الملك قد اشترط عدم فرض الجزية عليهم، قال ابن الأثير: «فقبل منه سراقه ذلك، وقال: لا بد من الجزية ممن يقيم ولا يحارب العدو، فأجابته إلى ذلك، وكتب سراقه في ذلك إلى عمر فأجازه عمر واستحسنه»^(٢).

وواضح أن تلخيص ابن الأثير هنا فيه بعض الغموض، يزيله تاريخ الطبري، قال:

«فقال سراقه، قد قبلت ذلك فيمن كان معك على هذا ما دام عليه، ولا بد من الجزاء (الجزية) إلا أن يستنفروا فتوضع عنهم جزاء تلك السنة، وكتب سراقه إلى عمر بن الخطاب بذلك فأجازه وحسنه».

ثم نقل الطبري نص كتاب الصلح هكذا:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى سراقه بن عمرو، عامل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شهريراز، وسكان أرمينية، والأرمن من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وملتهم ألا يضاروا ولا ينتقضوا، وعلى أهل أرمينية والأبواب، والطراء منهم والثناء ومن حولهم فدخل معهم، أن ينفروا لكل غارة، وينفذوا لكل أمر ناب، أو لم ينب، رآه الوالي صلاحاً، على أن توضع

(١) انظر تاريخ الطبري ٢/ ٥٣٥.

(٢) الكامل ٢/ ٤٣٠.

وواضح أن ابن الأثير في تلخيصه السابق، لم يكن يلخص نص كتاب الصلح، وإنما كان ينقل عن الطبري ما دار بين عبد الله بن عبد الله والفادوسقان ملك أصفهان أثناء مبارزة دارت بينهما^(١)، وهو عرض من الفادوسقان وافق عليه عبد الله، لم يشر إليه كتاب الصلح.

٢- أشار ابن الأثير إلى مراسلة صاحب طبرستان سويداً في الصلح، فكتب له سويد كتاب صلح «على أن يتوادعا ويجعل له شيئاً على غير نصر ولا معونة على أحد»^(٢).

في حين نقل الطبري نص الكتاب كاملاً هكذا:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من سويد بن مقرن، للفرخان، أصهبند خراسان على طبرستان وجيل جيلان من أهل العدو، إنك آمن بآمان الله عز وجل على أن تكف لأصوتك، وأهل حواشي أرضك، ولا تؤوي لنا بغية، وتقي من ولي خرج أرضك بخمسمائة ألف درهم من دراهم أرضك، فإذا فعلت ذلك فليس لأحد منا أن يغير عليك، ولا يتطرق أرضك، ولا يدخل عليك إلا بإذنك، سبيلنا عليكم بالإذن آمنة، وكذلك سبيلكم، ولا تؤون لنا بغية، ولا تسلون لنا إلى عدي، ولا تغلون، فإن فعلتم فلا عهد بيننا وبينكم، شهد سواد بن قطبة التميمي، وهند بن عمرو المرادي، وسماك بن مخزومة الأسدي، وسماك بن عبيد العيسى، وعتيبة بن النحاس البكري، وكتب سنة ثمان عشر»^(٣).

(١) المصدران السابقان.

(٢) الكامل ٢/ ٤٢٨.

(٣) تاريخ الطبري ٢/ ٥٣٩. وقد خلط أبو الفداء عبد الله القاضي محقق الجزء الثاني من الكامل

فأورد في هامش ١ ص ٤٢٨ منه نص صلح النعمان بن مقرن لأهل ماء بهراذان، على أنه نص

صلح سويد بن مقرن لأهل طبرستان.

واللافت للنظر في هذين الصلحين أن الجزية لم تحدد بمبلغ ثابت، وإنما كانت «على كل حال في ماله ونفسه على قدر طاقته»، بالإضافة إلى الشروط الأخرى من إصلاح الطرق، وقرى جنود المسلمين ومن مربيهم منهم يوماً وليلة. كما يلحظ أن نص الصلحين واحد^(١).

٦- وسيتكرر شرط تقدير الجزية بقدر الطاقة سنوياً على كل حال في شروط متعددة كثيرة (أشار إليها ابن الأثير) و(نقلها الطبري)^(٢).

٧- ومن كتب الصلح التي أشار إليها ابن الأثير ولم يذكر تفاصيلها مكتفياً بقوله «عمل لأهل أذربيجان كتاباً بالصلح»^(٣) وأنقله من الطبري كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عتبة بن فرقد عامل عمر بن الخطاب أهل أذربيجان، سهلها وجبلها، وخواشيها، شفارها وأهل مللها، كلهم، الأمان على أنفسهم وأموالهم ومللهم وشرائعهم، على أن يؤدوا الجزية على قدر طاقتهم، ليس على صبي، ولا امرأة، ولا زمن ليس في يديه شيء من الدنيا، ولا متعبد متخل ليس في يديه من الدنيا شيء، لهم ذلك وللمن سكن معهم، وعليهم قرى المسلم من جنود المسلمين يوماً وليلة، ودلالته، ومن حشر منهم في سنة وضع عنه جزاء تلك السنة، ومن أقام فله مثل ما لم أقام من ذلك ومن خرج فله الأمان حتى يلجأ إلى حرزه..... وكتب في سنة ثمان عشرة»^(٤).

ويلحظ في كتب الصلح هذه غير إيجاز ابن الأثير لها دائماً وتفصيل

(١) الكامل ٤٢٠/٢ وتاريخ الطبري ٥٣٠/٢.

(٢) انظر مثلاً صلح قومس طبرستان، وأذربيجان، في الكامل ٤٢٧/٢، ٤٢٨، ٤٢٩، وتاريخ

الطبري ٥٣٨/٢، ٥٣٩، ٥٤٠ على الترتيب.

(٣) الكامل ٤٢٩/٢.

(٤) تاريخ الطبري ٥٣٠/٢ - ٥٤٠.

الجزء عمن أجاب إلى ذلك إلا الحشر، والحشر عوض من جزائهم، ومن استغنى عنه منهم وقعد فعليه مثل ما على أهل أذربيجان من الجزاء والدلالة والنزل يوماً كاملاً، فإن حشروا وضع ذلك عنهم وإن تركوا أخذوا به، شهد عبد الرحمن بن ربيعة، وسلمان بن ربيعة، وبكير بن عبد الله، وكتب مرضى بن مقرن وشهد^(١).

إن نصاً مهماً كهذا كان ينبغي الحرص على ذكره، لقلة حدوثه في كتب الصلح.

٤- في فتح موقان سنة ٢١هـ أشار ابن الأثير إلى أنهم «ترجعوا على الجزية على كل حال دينار»^(٢).

وقد ذكر الطبري هذا الصلح، ونقل كتاب الصلح كاملاً، وفيه شروط إضافية غير التي اكتفى بها ابن الأثير، فقد أشار نص كتاب الصلح إلى إمكان قبول قيمة الدينار «دينار على كل حال أو قيمته» فزاد على كلام ابن الأثير قوله (أو قيمته) وزاد أيضاً (النصح) و(دلالة المسلم) و(نزله يومه وليلته)، وشرط الصلح ألا تترك هذه الأمور وإلا بطل الأمان^(٣).

وفي هذه الزيادة شروط سبق اشتراطها في كتب صلح سابقة، لكن يضاف إلى ذلك الموافقة على قبول قيمة الدينار في الجزية، وهذا يدخل فيه قبولها مثلاً دراهاً أو قبولها عيناً لأنقداً.

٥- أشار ابن الأثير إلى صلح أهل ماهين بموامة دينار سنة ٢١هـ لكنه لم ينقل من الطبري نص هذين الصلحين.

(١) تاريخ الطبري ٥٤٠/٢ - ٥٤١.

(٢) الكامل ٤٣١/٢.

(٣) تاريخ الطبري ٥٤١/٢.

وهو ما قصده المختار، فما إن دخل عمر بن سعد الحمام حتى نقض الأمان، وإلى هذا يشير الطبري «فكان أبو جعفر محمد بن علي يقول: أما أمان المختار لعمر بن سعد (إلا أن يحدث حدثاً) فإنه كان يريد به إذا دخل الخلاء فأحدث» (٤٦٤/٣).

ب- أشار ابن الأثير إلى طلب نصر بن شبيب الأمان من عبد الله بن طاهر بعد قتاله، قال: «فطلب الأمان فأجابه إليه» (ج ٤ ص ٤٧٤) وذكر الطبري وثيقة الأمان ١٦٦/٥، ورد في نهايته:

«... وأمير المؤمنين يختم كتابه بشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ، وضمائنه لك، في دينه وذمته، الصفح عن سوائف جرائمك، ومقدمات جرائمك، وإنزالك ماتستأهل من منازل العز والرفعة إن أتيت وراجعت، إن شاء الله، والسلام».

ج- أشار إلى أمان كتبه القاهر ومؤنس (الخادم) (٢) لعبد الواحد بعد مقتل أبيه المقتر، ولم يذكر من نصه شيئاً بل اكتفى بقوله «وكتبوا له أماناً» (١١٤/٧).

(١) تعرض القلقشندي للأمان قائلاً أنه أقوى أمور الصلح، وأركان ثلاثة: العاقد للأمان من المسلمين، والمعقود له، وصيغة العقد، ويشترط فيه ألا يكون على المسلمين ضرر في المستامن، وحكمه إنه إذا عقد لزم المشروط، إلا إذا خيف من المستامن فيجوز نبذ العقد على سواء وإعلان ذلك ٣٢١/١٣ - ٣٢٣.

(٢) بعد تحقيق مؤنس لعدة انتصارات عسكرية في الجبهة المصرية ضد القوات الفاطمية في القرن الرابع الهجري منح لقب (المظفر)، وقد بدأت العلاقة تستخدم بين الخليفة المقتر ومؤنس سنة ٣١٥، ثم عاد الخلاف مرة أخرى سنة ٣١٩هـ إلى أن انتهى أمر مؤنس بأن قتل في عهد القاهر سنة ٣٢١هـ، ذلك أن مؤنس كان قد عمل مع جماعة على خلع القاهر، فقبض القاهر عليه وتخلص منه مع عدد من أعوانه (ابن الأثير: الكامل ج ٧ ص ٣١، ٦٤، ٦٨، ٧٩، ٨٠، ٨٥).

الطبري لها ونقل وثائقها، أنها تحوي شروطاً عامة وردت في معظم الكتب، وشروطاً خاصة ببعض هذا الصلح.

فأما الشروط العامة فأهمها:

- ١- الجزية على كل حال في السنة، ليس على صبي، ولا على امرأة، ولا على زمن ليس في يديه شيء من الدنيا ولا متعبد متخل ليس في يديه شيء.
 - ٢- للمسلمين مع الجزية دلالة الطريق وإصلاحه، وضيافة يوم وليلة، وحمل المسلم لمرحلة، والنصح للمسلمين وعدم الاعتداء عليهم، وعدم إيذاء بغية لهم.
 - ٣- للمعاهد الأمان على جميع أموره المادية والمذهبية.
- وأما الشروط الخاصة فمنها:

- ١- النفي مع المسلمين في مقابل عدم إعطاء جزية هذه السنة وما معها من واجبات إضافية أشير إليها عليه.
- ٢- قبول المال في الجزية أو قيمته أي نقداً أو عيناً.

٢- كتب الأمان:

وأما كتب الأمان، فقد أشار ابن الأثير إلى عدد منها:

- ١- أشار إلى أمان كتبه المختار لعمر بن سعد سنة ٦٦هـ (ج ٤ ص ٤٧) وقد نقل الطبري نص الأمان كاملاً (٣/٣٦٤).

وهذا الأمان من السجلات النادرة، لأنه حوى خدعة انخدع بها عمر بن سعد، نتجت عن مشترك لفظي لكلمة وردت في النص، وهي كلمة (حدث). فهي بمعنى العمل والثورة، وهي بمعنى قضاء حاجة الإنسان في دخوله الحمام، مما يشير إلى أهمية الصياغة اللغوية في مثل هذه الأمانات وإلى تحرز المکتوب إليهم غالباً فيها، ذلك أن المختار نص في أمانه إلى عمر بن سعد شرطه «إلا أن يحدث حدثاً» وهو أمر فيه تورية، ينسحب إلي عصيانه أو إلى دخوله الحمام،

- غير ابن الأثير بعض ألفاظ مثل خلفه، وادفع، وهما في الطبري أخلفه، واصرف.

- ذكر ابن الأثير في استشهاده بالآية رقم ٣٣ سورة المائدة جزءاً أكبر إلى ﴿يصلبوا﴾ في حين توقف الطبري إلى ﴿فساداً﴾ أي زاد ﴿أن يقتلوا أو يصلبوا﴾.

ج- أما الوصية الثالثة التي لم ينقلها ابن الأثير على قصرها، ونقلها الطبري فهي:

«يا بني، إني قد جمعت لك من الأموال ما لم يجمعه خليفة قبلي وجمعت لك من الموالى، ما لم يجمعه خليفة قبلي، وبنيت لك مدينة لم يكن في الإسلام مثلاً، ولست أخاف عليك إلا أحد رجلين عيسى بن موسى^(١)، وعيسى بن زيد^(٢)، فأما عيسى بن موسى فقد أعطاني من اليهود والمواثق ما قبلته، ووالله لو لم يكن إلا أن يقول قولاً لما خفته عليك، فأخرجه من قلبك، وأما عيسى بن زيد فاتفق هذه الأموال واقتل هؤلاء الموالى، وأهدم هذه المدينة حتى تظفر به، ثم لا ألومك» (٥٤٣/٤).

د- ترك وصايا أخرى عن كتاب وصية مختوم، يفتح بعد موته، وعن أمور مالية ووصية بأخوة المهدي (٥٤١/٤).

(١) هو عيسى بن موسى بن محمد بن علي، وهو ابن أخي السفاح أول حلفاء الدولة العباسية، وكان السفاح قد ولاه سنة ١٣٦ هـ عهده بعد أبي جعفر المنصور، ثم أجبره المنصور على التزجر للمهدي على أن يكون بعده، فقال بعض الناس في الكوفة: هذا الذي كان غداً قصار بعد غد، لكن موسى لم يل الخلافة أبداً، لأن المهدي بدوره أجبره سنة ١٦٠ هـ على أن يخلع نفسه من ولاية العهد ليحل محله موسى بن المهدي، ويشهد على نفسه بالخلع في المسجد الجامع.

(٢) هو عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، كان من أنصار محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند خروجه سنة ١٤٥ هـ ضد المنصور في المدينة، وقد علق المنصور على خروج عيسى (ومعه أخوه حسين) ضده بقوله: وأعجباً لخروج ابني زيد عليّ وقد قتلنا قاتل أبيهما كما قتله، وصلبناه كما صلبه، وأحرقناه كما أحرقه، وقد عمل المهدي بالوصية وظل يطارد عيسى بن زيد (انظر الطبري: تاريخ الأمم والملوك ٤/٤٢٣).

(٤٥١، ٥٧٥).

الوصايا

تحظى الوصايا باهتمام الدارسين في مختلف التخصصات فقد اهتم مؤرخو الأدب بها، عبر عدة عصور أربعة مختلفة بدءاً من العصر الجاهلي.

واهتم المؤرخون ببعض هذه الوصايا، ومن أهمها وصية المنصور ولده المهدي، وطاهر بن الحسين ولده عبد الله، ووصية المأمون أخاه المعتصم.

١- فأما وصايا المنصور ولده المهدي، فقد اهتم بها ابن الأثير ونقل وصيتين كبيرتين منها وترك وصايا أخرى صغيرة:

أ- فأما الوصية الأولى فنقلها عن الطبري شبه متطابقة، لم يختلف عنه إلا في أمور صغيرة، من أهمها:

- ذكر ابن الأثير عبارة «وعليه قفل لا يفتحه غيره» (٥/٢١٦) في حين كان نص الطبري أوسع قال: «وعليه قفل، لا يأمن على فتحه ومفتاحه أحداً، يصير مفتاحه في كم قميصه، وكان حماد التركي يقدم إليه ذلك السقط، إذا دعا به، فإن غاب حماد أو خرج كان الذي يليه سلمه الخادم» (٤/٥٤١)، وما تركه ابن الأثير توضيح واستطراد وليس من الوصية.

- وعن الموالى ينقل ابن الأثير:

«واستكثر منهم، فإنهم مادتك لشدة إن نزلت بهم».

في حين كان نص الطبري:

«واستكثر منهم، فإنهم مادتك لشدة إن نزلت بك» ونص الطبري أوضح

في المعنى.

ب- وأما الوصية الثانية التي نقلها ابن الأثير للمنصور يوجهها للمهدي،

فقد نقلها ابن الأثير عن الطبري شبه متطابقة أيضاً بتغيرات طفيفة من أهمها:

- ترك ابن الأثير بعض ألفاظ مثل (وخطه) و(المثلاث بهم) و(خص

الواسطة ووسع المعاش)، و(والحوادث غير مضمونة)، و(ولاتنقل).

فرض عليك، (ولا يذهلك عنه ذاهل) قبل قوله: ولا يشغلك عنه شاغل، (واقض الحق فيما يحمل من النعم والبس من العافية والكرامة) (ولا تأمنن بذخاً) (وينتجز الحق والعدل في القضاء) (والنصح).

ج- ذكر ابن الأثير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ في حين جاء في نص الطبري عن الصلاة (فإنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر).

- وفي حين قال ابن الأثير:

«... وقلة اليقين بالله عز وجل. واخلص لله وحده لاشريك له النية...»

قال الطبري:

«... وقلة اليقين بالله وحده لاشريك له واخلص لله النية...»

- في حين قال ابن الأثير: والتوفيق قائد، قال الطبري: والتوفيق منقاد.

وقد شارك ابن الأثير الطبري الإعجاب بالكتاب والإشارة إلى إعجاب الناس المأمون به وإلى شيوع أمر هذا الكتاب ونسخ الناس له^(١).

أما الأسطر القليلة الثلاثة التي تركها ابن الأثير في نهاية الرسالة فهي:

«... وأن ينزل عليك فضله ورحمته، بتمام فضله عليك وكرامته لك، حتى يجعلك أفضل مثالك نصيباً، وأوفرهم حظاً، وأسماهم ذكراً وأمراً، وأن يهلك عدوك، ومن ناوأك ويغي عليك. ويرزقك من ريعتك العافية، ويحجز الشيطان عنك وسأوسه، حتى يستعلي أمرك بالعز والقوة والتوفيق» إنه قريب مجيب^(٢).

والحق أن هذه الوصية «وصية جامعة في مكارم الأخلاق، وسياسة الرعية،

(١) انظر تاريخ الطبري ١٦١/٥، والكامل ٤٦٥/٥.

(٢) تاريخ الطبري ١٦٠/٥.

٢- وأما وصية طاهر بن الحسين، فقد كتبها لولده عبد الله بمناسبة تعيين المأمون له على الجانب الغربي للخلافة من الرقة إلى مصر سنة ٢٠٥ هـ. وهذه الوصية كبيرة نقلها الطبري كاملة في تاريخه (١٥٦/٥ - ١٦٠).

وقد اجتفى ابن الأثير بوصية طاهر بن الحسين ولده عبد الله هذه، ونقلها كلها إلا ثلاثة أسطر آخرها. على الرغم من قوله أنه «أثبت منه أحسنه» وبرر نقله الطويل هذا (لما فيه من الآداب والحث على مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، لأنه لا يستغنى عنه أحد من ملك وسوقة).

وبمقارنة الوصية في الكامل بما نقله الطبري في تاريخه نلاحظ ما يلي:

١- أن ابن الأثير نقل كتاب الوصية كله إلا ثلاثة أسطر آخره.

٢- أنه بغض النظر عن الخلافات القائمة على التحريف والتصحيح والتقديم والتأخير واختيار النظر موضع لفظ قريب منه في المعنى، يمكن أن نلاحظ في نص ابن الأثير زيادة أو نقص.

١ - فأما الزيادة فإننا نجد لها شبة ملازمة بعد ذكر لفظ الجلالة، فيما عدا أربعة مواضع لم يزد فيها ابن الأثير دعاء بعد لفظ الجلالة، نجده زاد.

- سبحانه: مرة واحدة.

- تعالى: أربع مرات.

- سبحانه و تعالى: مرتين.

- عز وجل: ست عشرة مرة.

كما زاد في أول الرسالة بعد البسملة (أما بعد) وزاد آخرها (والسلام).

وزاد عدة عبارات مثل (والنظر فيما يقيهما ويصلحها)، (و زكت)، (والحق على نفسك) (وحاشيتك).

ب- أما النقص، فقد ترك ابن الأثير عدة عبارات وردت في نص الطبري

نها (في الليل والنهار) بعد قوله وحفظ ريعتك، (و من ذلك) بعد قوله بما

د- ذكر ابن الأثير عبارة: «ولا تغفل أمر الرعية والعوام» في حين كانت في تاريخ الطبري: «ولا تغفل أمر الرعية، الرعية الرعية، العوام العوام».

هـ- نقل ابن الأثير الدعاء لعلّى بقوله «صلاة الله عليه» في حين كان نص الطبري «رضي الله عنه».

٣- سجلات التعيين :

١- نقل ابن الأثير عن الطبري جزءاً من كتاب أرسله عمر بن الخطاب إلى أهل الكوفة سنة ٢١ هـ نصه :

«إني بعثت عمراً أميراً، وجعلت معه ابن مسعود معلماً»^(١).

لكن ابن الأثير ترك بعدها ما أثبتته الطبري ما نصه^(٢) : «ووزيراً، ووليت خديفة بن اليمان ما سقت دجلة وما وراءها» ووليت عثمان بن حنيف الفرات وما سقى».

وهكذا اسقط ابن الأثير من الوثيقة جزءاً منها لا يمكن تركه، مما يمثل أيضاً جزءاً من نسيج الخبر التاريخي المنقول، وهو حذف لامسوخ له من اختصار، أو من ذكر في مكان آخر.

٢- أشار ابن الأثير إلى سجل تعيين قيس بن سعد على مصر سنة ٣٦ هـ من قبل علي بن أبي طالب، وقد أحسن ابن الأثير تلخيص هذه الوثيقة، بقوله :

«وأمر بكتاب أمير المؤمنين، فقرأ على أهل مصر بإمارته، ويأمرهم بمبايعته، ومساعدته، وإعانته على الحق»^(٣).

وقد اختصر بذلك مقدمة الوثيقة الواعظة، والأمر بضرورة العمل بالكتاب

(١) الكامل ٤٢١/٢.

(٢) تاريخ الطبري ٥٣١/٢.

(٣) الكامل ١٥٣/٣، ويلاحظ أن كلا من الكندي والمقرئ أرخ دخول قيس إلى مصر سنة ٣٧

هـ- انظر الولاة والقضاة ص ٢٠، والمواظ والاعتبار ج ١ ص ٣٠٠.

وعلاقة الأمير بالمحكومين، وعلاقته بالخليفة^(١).

٣- وصية المأمون

نقلها الطبري كاملة ١٩٥/٥ - ١٩٧، في حين ذكرها ابن الأثير في الكامل ٦/٦ - ٨ ويغلب على مطلعها الجانب الوعظي، ثم يتلوها بوصيته أهله بما يفعلوه به عند موته، وكيفية تجهيزه والصلاة عليه ودفنه، ثم توجه لأبي إسحق المعتصم ناصحاً فوعظه بما يراه من موت المأمون ونصحه بالالتزام بعدة أمور عقدية وسياسية فأمر بضرورة الأخذ بسيرته في مسألة خلق القرآن، وبعدم إهمال الرعية والعوام وضرورة مراعاة مصالح المسلمين، وضرورة الإسراع إلى عاصمة الخلافة، وأمره بالقضاء على الخرمية.

كما نصحه بتقدّم من كان يقدمه وإكرام من كان يكرمه وبعدم تهيج عبد الله بن طاهر، وأمره بالإحسان إليه، كما أمره بعدد من أهل البيت العباسي ورجالاً بهم يقربهم، وأمره ببريتي عمه من ولد علي بن أبي طالب.

وختم الوصية بوداعيهم، والاستغفار والصلاة على النبي.

وقد اهتم ابن الأثير بهذه الوصية، ونقل معظمها، لم يترك منها سوى بعض أجزاء وهي :

أ - لخص مقدمة الوصية ولم يذكرها نصاً.

ب- ترك التفاصيل التي نقلها الطبري حول تسليمات صلاة الجنازة الخمسة،

ج- ترك عبارة «احتوا تراباً علي» بعد دفنه.

(١) ويعلق الطبري في المصدر السابق ص ١٦١ على نسخة هذا العهد (الوصية) بقوله: «وذكر أن طاهراً لما عهد إلى ابنه عبد الله هذا العهد، تنازعه الناس، وكتبوه، وتدارسوه، وشاع أمره حتى بلغ المأمون، فدعا به وقرأ عليه، فقال: ما أبقي أبو الطيب شيئاً من أمر الدين والدنيا، والتدبير والرأى والسياسة وإصلاح الملك والرعية، وحفظ البيضة، وطاعة الخلفاء وتقويم الخلافة، إلا قد أحكمه وأوصى به وتقدم، وأمر أن يكتب بذلك إلى جميع العمال في نواحي الأعمال».

٥- نقل ابن الأثير جزءاً من السجل الذي أرسله القائم بأمر الله العباسي سجلاً للمعز بن باديس في المغرب الأدنى، لما أظهر الدعاء للعباسيين سنة ٤٣٥ هـ فبعث له القائم (٤٢٢-٤٦٧ هـ) بالخلع والتقليد ببلاد إفريقية وما يفتحه. قال:

«وفي أول الكتاب الذي مع الرسل:

«من عبد الله ووليه أبي جعفر القائم بأمر الله أمير المؤمنين إلى الملك الأوحّد، ثقة^(١) الإسلام، وشرف الإمام^(٢)، وعمدة الأنام ناصر دين الله^(٣)، قاهر أعداء الله، ومؤيد سنة رسول الله ﷺ، أبي تميم المعز بن باديس بن المنصور، ولي أمير المؤمنين^(٤) بولاية جميع المغرب، وما افتحه بسيف أمير المؤمنين» وختم ابن الأثير كلامه عن هذا السجل بقوله: «وهو طويل»^(٥).

وقبل أن أتدخل مناقشاً هذا السجل، أحب أن أنوه بأن ابن الأثير في الكامل من أكثر من تناولوا هذا السجل تفصيلاً فقد نقل منه نقلاً غير قليل، وأشار إلى طوله، متفقاً في هذا على معظم المصادر المغربية المشهورة التي بين أيدينا الآن، وواضح أنه نقل من مصدر لم يطلع عليه مؤرخو المغرب هؤلاء.

ومن ناحية التاريخ لهذا السجل، أرخه ابن الأثير بسنة ٤٣٥ هـ وأرخه غيره بسنة ٤٤٠ هـ وفيما يلي محاولة لتحقيق هذا الأمر.

وإذا رجعنا إلى تاريخ علاقة بني زيري (وبنو باديس فرع منهم) بالفاطميين، نرى أنه على الرغم من أنهم كانوا ولاية للفاطميين بالمغرب عند انتقالهم إلى مصر، فإن بوادر طموحهم إلى الاستقلال ظهرت مبكرة في عهد المنصور بن بلكين (٣٧٤-٣٨٦ هـ) وولده باديس (٣٨٧-٤٠٦ هـ) حيث رد

(١) في نهاية الأرب للنويري (نور) بدلاً من ثقة انظر ٢٤/٢٠٩.

(٢) في المصدر السابق نفسه (الأيام).

(٣) زيادة من المصدر السابق نفسه.

(٤) إلى هنا انتهى نقل النويري من الوثيقة في المرجع السابق نفسه.

(٥) الكامل ٨/٢٦٦.

والسنة ولزوم الجماعة^(١).

٣- أشار ابن الأثير إشارة عابرة إلى سجل تعيين للمهلب بن أبي صفرة على قتال الخوارج سنة ٦٥ هـ من قبل عبد الله بن الزبير.

والطريف في هذا السجل أنه سجل موضوع على ابن الزبير لم يرسله، لكن أهل البصرة عملوا ذلك، ثم أرسلوا إلى عبد الله فامضاه^(٢).

٤- أشار ابن الأثير إلى سجل تعيين هرثمة بن أعين، على خراسان سنة ١٩١ هـ وأن الرشيد كتبه بخطه، قال: «كتب له الرشيد كتاباً بولايته بخط يده»^(٣).

ونقل الطبري نص هذا السجل كاملاً، وأوله:

«هذا ما عهد هارون الرشيد أمير المؤمنين إلى هرثمة بن أعين، حين ولاه ثغر خراسان وأعماله وخراجه...»^(٤).

وختمه: «هذا عهدني وكتابي بخطي، وأنا أشهد الله، وملائكته، وحملة عرشه، وسكان مستواته، وكفى بالله شهيداً. وكتب أمير المؤمنين بخط يده لم يحضره إلا الله وملائكته»^(٥).

وقد لجأ الرشيد إلى الشريعة البشديدة في هذا الأمر، فقد نعم جداً على علي بن عيسى وسخط عليه، فعزم على عزله، فدعا هرثمة سرّاً وأوضح له خطته في إتيانه سيره كانه يرسل هرثمة لعلي بن عيسى مدداً، وأنه سيكتب لهرثمة كتاباً لا يطلعه على أحد ولا يقرأه إلا في نيسابور^(٦).

(١) انظر نص السجل في تاريخ الطبري ٦٣/٣.

(٢) الكامل ٤/١٦، وانظر أيضاً تاريخ الطبري ٣/٤٢٦، ٤/١٦.

(٣) الكامل ٥/٣٤٧.

(٤) تاريخ الطبري ٥/٥.

(٥) نفسه ص ٦.

(٦) نفسه ص ٤-٥.

والمراجع لتطورات العلاقة بين بني باديس والفاطميين يميل أكثر إلى أن سنة ٤٣٥ هـ تاريخ غير صحيح لقطع الخطبة، لأنه مبكر من جهة، ولعدم اتفاق المؤرخين عليه من جهة ثانية، ولأنه لم يواكبه قطع بني باديس لسكة الفاطميين والخطبة والسكة قرينان في أمور التبعية والولاية، وبهذا أرجح أن يكون تاريخ هذه الخطبة هو عام ٤٤٠ هـ، وهي السنة التي اختارها ابن خلدون^(١)، والمقريري^(٢)، والمراكشي^(٣).

نأتي الآن إلى النقطة الثانية، وهي بداية قطع سكة الفاطميين في المغرب، وهي تدرس هنا لتأكيد تاريخ قطع الخطبة بسنة ٤٤٠ هـ من عدمه، فقد أمر ابن باديس بتبديل السكة في شهر شعبان سنة ٤٤١ هـ^(٤) واختفى اسم الخليفة الفاطمي على نقود بني باديس (إلى حين).

وإذا عدنا لابن عذاري، سنجد عنده تاريخين أولهما سنة ٤٣٣ هـ، والثاني ٤٤٠ هـ، قال عن سنة ٤٣٣ هـ أن فيها «أظهر المعز الدولة العباسية، وورد عليها عهد القائم بأمر الله»^(٥) ونص في سنة ٤٤٠ هـ أنه «قطعت الخطبة لصاحب مصر، وأحرقت بنوده»^(٦).

إن النص الأول لابن عذاري، وتاريخ ابن الأثير والنويري وابن أبي دينار لقطع الخطبة بسنة ٤٣٥ هـ، يمكن تفسيره بأنه تاريخ لبداية الخلافات الحادة مع الفاطميين، وأما سنة ٤٤٠ هـ فهي السنة التي قطعت فيها الخطبة للفاطميين، وقطع بعدها بعدة أشهر النقود الفاطمية في المغرب وجاء بعدها جحافل بني هلال وبني سليم، وعلى هذا أرجح أن تكون سنة ٤٤٠ هـ هي السنة التي قطعت

(١) انظر العبر ١٥٩/٦.

(٢) انظر اتماع الحنفا ١٦/٢.

(٣) انظر المعجب ص ٣٤٨.

(٤) البيان المغرب ١/٢٧٨.

(٥) نفسه ١/٢٧٥.

(٦) نفسه ١/٢٧٧.

المنصور على تهنئته بالولاية بعد أبيه بقوله: «وما أنا في هذا الملك ممن يولي بكتاب ويعزل بكتاب لأنني ورثته عن آبائي وأجدادي، وورثوه عن آبائهم وأجدادهم»^(١).

وتكرر هذا الميل للاستقلال عن الفاطميين في عهد باديس لما حاول أن يمد سلطانه لبرقة وكانت تابعة وقتها لمصر، ونجح في أخذها سنة ٤٠٤ هـ^(٢).

وقد أخذ الميل إلى الاستقلال في عهد المعز بن باديس (٤٠٦ - ٤٥٤ هـ) أول أمره شكلاً مذهبياً، لما أظهر المعز ميلاً للفكر السني، وتغاضى عن ثورة أهل السنة ضد الشيعة سنة ٤٠٧ هـ^(٣).

وقد انفصل أحد فرعي الزيريين عن الدولة الفاطمية، أوائل القرن الخامس الهجري، حيث بايع بنو حماد للعباسيين في المغرب الأوسط^(٤)، ثم جاء المعز بن باديس بعدهم ليحقق للفرع الثاني للزيريين (أعني بني باديس) الاستقلال عن الفاطميين في خطوات متتابعة من قطع للخطبة لهم، وإحراق بنودهم، وهدم دار الإسماعيلية، ثم مخاطبة الدولة العباسية وإرسالها العهد له، ثم لمن الفاطميين في الخطبة، وأمر بلبس السواد وهو شعار العباسيين، ثم قطع السكة الفاطمية بالمغرب، وسار كز هنا على الخطبة للعباسيين وعلى قطع السكة الفاطمية بالمغرب.

فأما الخطبة فقد أرخها ابن الأثير سنة ٤٣٥ هـ كما رأينا، وأرخها النويري^(٥) وابن أبي دينار^(٦) بهذه السنة نفسها.

(١) انظر البيان المغرب ١/٢٤٠.

(٢) انظر الطرابلسي: المنهل العذب ص ٨٨.

(٣) انظر ابن عذاري: البيان المغرب ١/٢٦٨، ٢٧٤.

(٤) وذلك سنة ٤٠٥ هـ انظر المصدر السابق نفسه ١/٢٦٢.

(٥) انظر نياية الأرب ٢٤/٢٠٩.

(٦) نقل في المؤنس ص ٨٣ عن ابن باديس «وفي سنة خمس وثلاثين وأربعمائة، أظهر الدعوة لبني العباس، وورد عليه عهد من الإمام القائم بأمر الله العباسي».

وآخره « وكتب سماك يوم الثلاثاء لثمان بقين من رجب سنة خمس وعشرين ومائة »^(١).

٢- أشار ابن الأثير إلى كتابي الرشيد لولديه الأمين والمأمون بولاية العهد، وتعليق الكتابين في الكعبة سنة ١٨٦هـ، كما أشار إلى تجديد بيعة المأمون بقرماسين وتجديد بيعة الأمين ببغداد سنة ١٨٩.

أما الطبري فقد أورد نص ثلاثة كتب أولها باسم محمد (الأمين) اشترط فيه الوفاء بعهد أخيه عبد الله (المأمون) والثاني باسم عبد الله يشترط فيه أن يفي بعهد محمد أخيه، والثالث نسخة هارون الرشيد إلى العمال بنص بيعته لولديه^(٢)، وورد في الكتاب الثالث:

« ولم يزل أمير المؤمنين، منذ اجتمعت الأمة على عقد العهد لمحمد بن أمير المؤمنين من بعد أمير المؤمنين، ولعبد الله بن أمير المؤمنين من بعد محمد بن أمير المؤمنين، يعمل فكره ورأيه وزوئته فيما فيه الصلاح لهما ولجميع الرعية والجمع للكلمة واللم للشعث والدفع للشعات والفرقة، والحسم لكيد أعداء النعم... »^(٣).

ويلحظ أن ولاية العهد لأكثر من واحد، كانت من بين الأمور التي أدت لا إلى « جمع الكلمة » و« لم الشعث » و« الدفع للشعات والفرقة » بل إلى عكس ذلك^(٤).

ويروي ابن الأثير ردود فعل الناس إزاء ولايتي العهد هاتين بما قاله الناس:

(١) المصدر السابق ص ٢٣٠.

(٢) انظر كتاب محمد (الأمين) في تاريخ الطبري ٤/ ٦٥٢ - ٦٥٣، وكتاب عبد الله (المأمون) ٤/ ٦٥٤ - ٦٥٥، وكتاب الرشيد إلى العمال ٤/ ٦٥٥ - ٦٥٦.

(٣) نفسه ص ٦٥٥.

(٤) انظر دراسة الدكتور أحمد شلبي عن ولاية العهد في الدولة العباسية في الجزء الثالث من موسوعته في التاريخ الإسلامي ص

فيها خطبة بني باديس للفاطميين.

على أنه يحسن أن نشير هنا تذيلاً للحديث عن قطع الخطبة وقطع النقود الفاطمية بالمغرب، أنه شهد بعد عدة سنوات قليلة من القطع وجود نقود مغربية، مذكور فيها اسم الخليفة الفاطمي وذلك في عهد تميم ابن المعز بن باديس، مما يشير إلى عودة النفوذ الفاطمي (بصورة ما) للمغرب الأدنى.

٤- سجلات البيعات:

البيعات: جمع مفردة: بيعة، ومعناها المعاهدة والمعاهدة، يقال بايعت الخليفة مبايعة^(١). وقد أشار ابن الأثير إلى عدد من هذه البيعات.

١- أشار ابن الأثير إلى عقد الوليد بن يزيد الخليفة الأموي (١٢٥-١٢٦هـ) لابنيه الحكم وعثمان البيعة من بعده أحدهما بعد الآخر وأن يكون الحكم أولاً^(٢) وكتب بذلك إلى الأمصار: العراق وخراسان^(٣).

ويلحظ أن ابن الأثير لم يقتبس جزءاً من هذا الكتاب، في حين أورده الطبري كاملاً، وهو في حدود ثلاث صفحات من القطع الكبير^(٤) ورد فيه:

«... فرأى أمير المؤمنين أن يعهد لكم عهداً بعد عهد، وتكونون فيه على مثل الذي كان عليه من كان قبلكم، في مهلة من انفساح الأمل وطمانينة النفس، وصلاح ذات البين، وعلم موضع الأمر الذي جعله الله لأهله عصمة ونجاة، وصلاحاً وحياة، ولكل منافق وفاسق يحب تلف هذا الدين وفساد أهله وقماً وخساراً وقدعاً، فولى أمير المؤمنين ذلك الحكم ابن أمير المؤمنين، وعثمان بن أمير المؤمنين من بعده... ».

(١) انظر القلقشندي: صبح الأعشى ٩/ ٢٧٣.

(٢) انظر الكامل ٤/ ٤٧٠. وقد ولى الخلافة بعد الوليد ولد عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك.

(٣) انظر تاريخ الطبري ٤/ ٢١٧ - ٢٢٠.

قرض أو أرض، أو قليل أو كثير، تالد أو طارف أو استفيده فيما بعد اليوم إلى ثلاثين سنة صدقة على المساكين، يضع ذلك الوالي حيث يرى، وعلي من مدينة السلام المشيء حافياً إلى بيت الله العتيق الذي (في) مكة نذراً واجباً ثلاثين سنة، لا كفارة لي، ولا مخرج منه، إلا الوفاء به، والله على الوفاء بذلك راع كفيل شهيد، وكفي بالله شهيداً علي عيسى بن موسى، بإقراره بما في هذا الشرط أربعمائة وثلاثون من بني هاشم، ومن الموالي، والصحابه من قریش، والوزراء والكتاب والقضاة».

«وكتب في صفر سنة ستين ومائة، وختم عيسى بن موسى»^(١).

ويلحظ أن هذا الخلع لم يكن أول خلع لعيسى بن موسى إذ سبق أن خلعه المنصور سنة ١٤٧، وبايع لولده المهدي محمد بن المنصور ثم خلعه المهدي وبايع لموسى الهادي^(٢) جبراً.

٢- أشار ابن الأثير إلى الكتاب الذي كتبه المعتز والمؤيد أيام المنتصر بالخلع عن ولاية العهد، ولم ينقل ابن الأثير نص الكتاب^(٣)، في حين ورد وهو كتاب صغير - في تاريخ الطبري^(٤) وهو كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم: إن أمير المؤمنين المتوكل على الله، رضي الله عنه، قلدني هذا الأمر، وبايع لي وأنا صغير، من غير إرادتي ومحبتني، فلما فهمت أمري، علمت أنني لا أقوم بما قلدني، ولا أصلح لخلافة المسلمين، فبين كانت بيعتي في عنقه، فهو من نقضها في حل، وقد أحللتكم منها، وأبرأتكم من أيمانكم، ولا عهد لي في رقابكم ولا عقد، وأنتم براء من ذلك».

(١) تاريخ الطبري ٤/ ٥٥٥.

(٢) انظر في خلع الأول لعيسى بن موسى الكامل ٥/ ١٨٠ - ١٨٣، ٢٣٣.

(٣) انظر الكامل ٦/ ١٤٧.

(٤) الكامل ٥/ ٣٤٨.

«قد ألقى بينهم شراً وحرباً»^(١) وأن الناس خافوا عاقبة هذا الأمر فتحقق بالفعل ما خافوا منه ودار الصراع بين الأخوين ودارت بينهما الحرب وقتل الأمين.

٥- سجلات الخلع :

أشار ابن الأثير إلى بعض سجلات الخلع ومنها :

١- في خلع عيسى بن موسى عن ولاية العهد أيام المهدي في سنة ١٦٠ هـ أشار ابن الأثير إلى أنه أجاب إلى خلع نفسه، ولم ينقل من كتاب الخلع شيئاً^(٢).

في حين نقل الطبري نسخة هذا الكتاب كاملة، مقدماً لها بقوله «وهذه نسخة الشرط الذي كتبه عيسى على نفسه»^(٣).

وقد أكد كاتب سجل الخلع هذا على أنه تم برضا من عيسى بن موسي^(٤)، وأنه يحل كل من بايعة على العهد من قبل من كل شيء، وأكد الوفاء من عيسى بمبايعته موسى بن المهدي والثبات على خلع نفسه بقوله:

«فإن أنا نكبت، أو غيرت، أو بذلت، أو دغلت، أو نويت غير ما أعطيت عليه هذه الأيمان، أو دعوت إلى خلاف شيء مما حملت على نفسي في هذا الكتاب للمهدي محمد أمير المؤمنين، ولولي عهده موسى ابن أمير المؤمنين، ولعامة المسلمين أو لم أف بذلك، فكل زوجه عندي يوم كتبت هذا الكتاب، أو أتزوجها إلى ثلاثين سنة، طالق ثلاثاً البتة طلاق الحرج، وكل مملوك عندي اليوم، أو أملكه إلى ثلاثين سنة أحرار لوجه الله، وكل مال لي نقد أو عرض أو

(١) الكامل ٥/ ٣٢٦.

(٢) انظر الكامل ٥/ ٣٣٤.

(٣) تاريخ الطبري ٤/ ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٤) تعرض عيسى بن موسى لضغوط عنيفة حتى اضطر إلى خلع نفسه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا عند التعريف به عند التعرض للوصية الثالثة للمنصور أوائل الحديث عن نقطة الوصايا في هذا البحث.

المرتدين، يحذرهم، ويأمرهم بالعودة إلى الإسلام، قال: «وكتب إلى جميع المرتدين نسخة واحدة يأمرهم بمراجعة الإسلام ويحذرهم»^(١).

وبالعودة إلى الطبري، نجده ينقل نص هذا الكتاب^(٢) ونجد دقة إنجاز ابن الأثير لفكرة هذا السجل، الذي يمكن الإشارة إلى لونه وأصله في تاريخ الطبري فيما يلي:

«... وإني بعثت إليكم فلاناً في جيش من المهاجرين والانصار، والتابعين بإحسان، وأمرته ألا يقاتل أحداً، ولا يقتله، حتى يدعو إلى داعية الله، فمن استجاب له، وأقر، وكف، وعمل صالحاً، قبل منه، وأعان عليه، ومن أبى أمرت أن يقاتله على ذلك، ثم لا يبقى على أحد منهم قدر عليه، وأن يحرقهم بالنار، ويقتلهم كل قتلة، وأن يسبي النساء والذراري، ولا يقبل من أحد إلا الإسلام...»^(٣).

٢- أشار ابن الأثير إلى كتاب المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم في بغداد بشأن «امتحان القضاة والشهود والمحدثين بالقرآن، فمن أقر أنه مخلوق محدث، خلى سبيله، ومن أبى علمه به ليأمره فيه برأيه، وطول كتابه بإقامة الدليل على خلق القرآن وترك الاستعانة بمن امتنع عن القول بذلك، وكان الكتاب في ربيع الأول»^(٤).

وقد أورد الطبري هذا السجل، ووصفه بأنه «أول كتاب كتب في ذلك»، وذكر نصه كاملاً، على طوله، إذا بلغ حوالي صفحة ونصف من القطع الكبير^(٥).

(١) الكامل ٢٠٨/٢.

(٢) تاريخ الطبري ٢٥٧/٢ - ٢٥٨.

(٣) نفسه ص ٢٥٨.

(٤) الكامل.

(٥) تاريخ الطبري ١٨٦/٥ - ١٨٨، وانظر أيضاً ص ١٨٩.

هذا، وقد أدرك الكثيرون عدم شرعية الخلع الاضطراري، وعدم أحقية الخالعين، وأول من تعرض لهذا كان عثمان بن عفان، حيث أبى ذلك، قائلاً ما كنت خالعاً قميصاً سريلنيه الله، أي لا يمكنه التخلي عن أمر شرعي، وامتنع الرشيد عن محاولات أخيه خلعه، وفي تاريخ الدولة العباسية، وتاريخ الدولة الموحدية بالمغرب الكثير من أمثلة الخلع، وعدم جدواها. وهناك من خلفاء من أجاب إلى الخلع، ولم يمنعه ذلك من الوقوع في العذاب أو الموت^(١). ومن الحكام من أبى الخلع وهو على يقين من أنه مقتول، فليقتل وهو خليفة خير له من أن يقتل وهو مخلوع^(٢).

بل إن من الشعراء من عاب على عيسى بن موسى إجابته إلى الخلع فقال: كره الموت. أبو موسى وقد كان في الموت نجا وكرم خلع الملك. وأضحى ملبساً. ثوب لؤم ما ترى منه القدم^(٣).

٦- سجلات ومنشورات يغلب عليها الطابع الديني أو المذهبي:

(المنشور) لغة ضد (المطوي)، يعني أن الأول ربما حوى العلنية أكثر، ويقرر القلقشندي إلى أنه مما لا يحتاج إلى ختم^(٤).

١- أشار ابن الأثير إلى أن أبا بكر كتب نسخاً من كتاب واحد إلى جميع

(١) وذلك مثل أبي محمد عبد الواحد بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الخليفة الموحي، تولى يوم الأحد ١٣ من ذي الحجة سنة ٦٢٠هـ (٧ يناير سنة ١٢٢٤م) واضطر إلى أن يقبل أن يخلع نفسه في شعبان ٦٢١هـ ثم قتل مخنوقاً بعد أسبوعين، انظر الأنيس المطرب بروض القرطاس لابن أبي زرع الفاسي ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) مثل العادل الموحي ابن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، (٦٢١-٦٢٤هـ)، الذي تعرض لضغوط وتعذيب شديد كي يخلع نفسه فأبى، وقال: «أنا لأموت إلا أمير المؤمنين» وذلك قبل أن يخنق ويموت (انظر المصدر السابق نفسه ص ٢٤٧).

(٣) تاريخ الطبري ٤/٥٥٥.

(٤) صبح الأعشى ١٣/١٥٧.

المناظرة التي جرت بينه وبين بشر المريسي في حضور المأمون وجمع غفير، حول هذه القضية نفسها ظهر منها انتصار الكنتاني على المريسي.

وظلت هذه المحنة مدة في الدولة العباسية، من أيام المأمون (ابتداءً من سنة ٢١٨هـ) وامتدت إلى عهد المعتصم ثم خفت أيام الواثق، وآل أمرها إلى النهاية أيام المتوكل الذي حرص منذ أوائل عهده سنة ٢٣٣ إلى أن تنتهي هذه المشكلة.

٣- وقد واصل ابن الأثير الإشارة إلى سجل آخر أرسله المأمون إلى اسحاق ابن إبراهيم أيضاً، يأمره بامتحان القضاة والفقهاء في القضية السابقة نفسها، أعنى قضية خلق القرآن^(١) وإن كان الطبري نقل النص كاملاً^(٢).

٤- نقل ابن الأثير فحوى سجل كتبه المتوكل بشأن أهل الذمة رجالاً ونساءً، وبشأن بيعهم المحدث، وبشأن قبورهم^(٣) في حين نقل الطبري سجل المتوكل هذا إلى عماله في الأفاق^(٤).

٥- أشار ابن الأثير في معرض حديثه عن الفتنة التي وقعت بين أهل السنة والشيعة في بغداد سنة ٤٨٢ إلى (مثال) خليف، فيه الأمر «بالكف، ومعاودة السكون، وحضور الجماعة، والجمعة، والتدين بمذهب أهل السنة»^(٥).

٦- في قضية لعن معاوية أيام المعتضد أشار ابن الأثير إلى كتاب طويل أمر المعتضد بإنشائه (في حين ورد في الطبري أنه من إنشاء المأمون، وأنه استفيد به).

(١) انظر الكامل ٣/٦.

(٢) انظر تاريخ الطبري ١٨٨/٥ - ١٨٩.

(٣) الكامل ١٠٦/٦ - ١٠٧.

(٤) تاريخ الطبري ٣٠٤/٥ - ٣٠٦.

(٥) الكامل ٤٦١/٨.

ويرجع اهتمام المؤرخين بهذا السجل، تلك القضية التي دار حولها هذا السجل، وهي مسألة كلامية أثارها المعتزلة^(١) «تدور حول قضية «خلق القرآن» هل القرآن قديم، أم حادث مخلوق، وقد انشغل معظم العالم الإسلامي وقتها بهذه القضية الكلامية، وألقت ظلالها على الكثيرين بحيث سميت «محنة خلق القرآن».

وكان قول المعتزلة بأن القرآن حادث مخلوق، لأن عكس ذلك في نظرهم يؤدي إلى تعدد القدماء، فيؤدي ذلك إلى الشرك.

وتبنى المأمون العباسي سنة ٢١٨هـ هذا القول، المعتزلي، وأصدر سجلاً بضرورة الحرص عليه، وامتحان القضاة، والشهود، والفقهاء، والمحدثين، فجاءه عدد منهم، وتوقف عدد قليل عن متابعتهم ومجاراتهم، ومن أشهر المخالفين للمأمون الإمام المحدث أحمد بن حنبل، الذي كان قوله: «القرآن كلام الله، لا يزيد على هذا».

وقد اهتمت المصادر التاريخية، ومن أهمها تاريخ الطبري والكامل، والبداية والنهاية، بهذه القضية، وبالسجلات التي أنشأتها الخلافة العباسية، وبموقف القائلين بأن القرآن محدث مخلوق، وموقف السلف من أنه (كلام الله) لا يزيدون على ذلك، كما سجل عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكنتاني^(٢).

(١) المعتزلة: فرقة كلامية نشأت بانفصال و(اعتزال) واصل بن عطاء عن شيخه الحسن البصري في الحكم على مركب الكبيرة، فسمى واصل ومن تبعه بالمعتزلة، ووضعوا لهم أصولاً خمسة هي: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويعنى المعتزلة بالتوحيد «إثبات وحدة الذات الإلهية، فنفوا الصفات، ظناً منهم أن إثباتها يؤدي إلى الشرك»، وعن هذا الأصل أيضاً تفرع قولهم في القرآن بأنه محدث مخلوق.

انظر منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين. د. مصطفى حلمي، طبعة الاسكندرية سنة ١٩٩٢، ص ٨٩، ٩٠.

(٢) كتاب الحيدة في الرد على بشر بن غياث المريسي ببغداد تأليف عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكنتاني، نشره قسي محب الدين الخطيب، ط ١ القاهرة ١٣٩٩هـ.

القول، وأمر في نهاية السجل برد نسب بني زياد إلى أبيهم عبيد، وأهمهم سمية، وإعلان ذلك للناس»^(١).

وكان معاوية - إبان الصراع الذي دار بينه وبين علي - قد حاول استمالة أعوان علي، فمال إلى زياد وهو من أكبر أعوان علي، فأغراه بإلحاقه بابيه أبي سفيان، وأعلن معاوية أن زياداً هو ولد أبي سفيان من سمية، فصار زياد ابناً لأبي سفيان وأخاً لمعاوية بذلك، وانضم إلى جانب معاوية.

وقد لعب الشعر دوره في هذه القضية في جانبها الموافق والمخالف، فهذا حارثة بن بدر الشاعر الأموي، يمدح زياداً، ويذكر أنه (نعم أخو الخليفة والأمير) ويكرر (أخوك خليفة الله ابن حرب) قال:

الأمن مبلغ عني زياداً فنعم أخو الخليفة والأمير
فأنت إمام معدلة وقصد وحزم حين تحضرك الأمور
أخوك خليفة الله ابن حرب وأنت وزيره، نعم الوزير^(٢)

في حين اعترض آخرون على هذا الأمر، ومنهم يزيد بن مفرغ الحميري، قال:

الأبلغ معاوية بن حرب مغلفة عن الرجل اليماني
أثغضب أن يقال أبوك عف وترضى أن يقال أبوك زاني
فأشهد أن رحمتك من زياد كرحم الفيل من ولد الإتان^(٣)

٨- ومن الكتب المهمة التي حرص ابن الأثير على الإشارة إليها ما سجله

(١) انظر تاريخ الطبري ٤/ ٥٥٦ - ٥٥٧.

(٢) تاريخ الطبري ٣/ ١٩٩، ود. أحمد محمد الحوفي أدب السياسة في العصر الأموي ط ١ سنة

١٩٦٠ ص ١٣٨.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٥٩ والمرجع السابق ص ١٧٢.

في النسخة التي خرجت للمعتضد)، ونقد ابن الأثير هذا الكتاب قائلاً:

«وهو كتاب طويل، قد أحسن كتابته، إلا أنه استدل فيه بأحاديث كثيرة على وجوب لعنه عن النبي ﷺ، لا تصح، وذكر في الكتاب يزيد وغيره من بني أمية»^(١).

وقد نقل الطبري هذا الكتاب الطويل في خمس صفحات من القطع الكبير^(٢).

والواقع أن الدولة العباسية حرصت منذ قيامها على تتبع الأمويين واستئصالهم، والغض من شأنهم، لكن هذا السجل متأخر في الزمن فهو من إنشاء سنة ٢٨٤ أي بعد انتهاء الدولة الأموية بأكثر من قرن ونصف من الزمان، وهو يوضح حرص الدولة على مر تاريخها على الغض من شأن منافسيهم.

٧- في قضية رد آل زياد إلى نسبهم سنة ١٦٠ هـ في عهد المهدي، أشار ابن الأثير بقوله:

«أمر برد نسب آل زياد إلى عبيد، وأخرجهم من قريش»^(٣) وأشار إلى الكتاب الذي كتبه «يذكر فيه استلحاق زياد، ومخالفة حكم رسول الله ﷺ فيه»^(٤).

ونقل الطبري هذا السجل كاملاً، بدأه بالتذكير بضرورة العمل بالكتاب والسنة، وأشار إلى استلحاق معاوية زياد بن عبيد، عبد آل علاج من ثقيف، بنسبه، وعدم رضا الناس عن ذلك، ومخالفته للكتاب والسنة، ثم فند هذا

(١) الكامل ٦/ ٣٩١.

(٢) تاريخ الطبري ٥/ ٦٢٠ - ٦٢٤.

(٣) الكامل ٥/ ٢٣٥.

(٤) نفسه ص ٢٣٦.

إلى ولاته، وذكرها الطبري، وهي أربعة أنواع من الكتب، واحد منها إلى الولاة، وواحد إلى الأمراء الأجناد في الفروج، وثالث إلى عمال الخراج وزابع إلى العامة^(١).

أ - فاما كتاب الولاة، فذكرهم عثمان فيه أنهم أرسلوا ولاة وليسوا جباة، وأمرهم بالعدل، وأن يعطوا الناس حقوقهم، وأن يأخذوا منهم ما عليهم.

ب - وأما كتاب أمراء الأجناد فبين فيه أنه سائر على سياسة عمر، لا تغيير فيها.

ج - وأما كتاب عمال الخراج، فامرهم فيه أن يأخذوا الحق ويعطوا الحق، ونصحهم بالأمانة، والوفاء، وعدم ظلم اليتيم ولا المعاهد.

د - وأما كتاب العامة، فكان نصحاً لهم بأن يحرصوا على (الاقتداء) ويتبعوا عن (الاتباع) الذي حذرهم من الوقوع فيه بسبب تكامل النعم، وبلوغ أولاد المسلمين من السبايا، واستعجام الأمور الدينية على الأعاجم^(٢).

٢ - لم يشر إلى سجل أرسله على إلى عماله نسخة واحدة مع صغره سنة ٣٨٠هـ (١٣٩/٣).

٣ - في معرض الحديث عن الصراع الدائر بين المستعين والمعتز أثناء حصار الأول لبغداد سنة ٢٥١هـ وعن الإشارة إلى الموقعة التي هزم فيها الأتراك، لم يشر ابن الأثير إلى الكتاب الذي قرئ على أهل بغداد، وأشار إليه الطبري ونقله كاملاً في حوالي أربع صفحات من القطع الكبير^(٣).

(١) انظر أخبار سنة ٢٤ في الكامل، وانظر تاريخ الطبري ٥٩١/٢.

(٢) ويلاحظ أن هذه الأمور الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي حذر منها عثمان العامة، كانت من أهم أسباب تغير المجتمع الإسلامي، وحدوث الفتن.

(٣) انظر تاريخ الطبري ٣٧٧/٥ - ٣٨١.

ابن الأثير ينقل صدر الكتاب بالنص ثم أشار بعد ذلك إلى ما فيه ملخصاً^(١) في حين ذكره الطبري كاملاً^(٢).

٩ - ومن هذه المنشورات التي حرص ابن الأثير على الإشارة إليها ما أسمه (محضرًا) كتب ببغداد سنة ٤٠٢هـ تضمن «القدح في نسب العلويين خلفاء مصر» وذكر بعض أسماء من وقع عليه دون يذكر شيئاً من هذا (المحضر)^(٣).

ثم عاد فأشار سنة ٤٤٤هـ إلى «عمل محضر ببغداد يتضمن القدح في نسب العلويين وأنهم كاذبون في ادعائهم النسب إلى علي... وكتب في العلويين والعباسيون والفقهاء والقضاة والشهود، وعمل به عدة نسخ، وسير في البلاد وشيع بين الحاضر والباد»^(٤).

ويلحظ أن موقف ابن الأثير من هذه السجلات، لم يكن شديد الحرص على نقلها كاملة، بل مال إلى الإشارة إليها إشارة عامة، أو إلى ذكر فحواها، أو فحوى جزء منها، ثم إنه ترك أحياناً حتى الإشارة إلى بعضها ولو على سبيل الإشارة العامة.

وما ترك ابن الأثير الإشارة إليه مع وجوده في مصدره الرئيس تاريخ الطبري:

١ - لم يشر ابن الأثير في أخبار سنة ٢٤هـ إلى عدة سجلات أرسلها عثمان إلى ولاته، وذكرها الطبري، وهي أربعة أنواع من الكتب، واحد منها إلى الولاة،

(١) الكامل ٣٦٥/٦.

(٢) تاريخ الطبري ٦٠٢/٥ - ٦٠٣.

(٣) انظر الكامل ٨٣/٨.

(٤) نفسه ص ٣١٠.

٤- لم يشر ابن الأثير إلى سجل عن نتيجة المعركة التي دارت بين قوات أحمد الموفق وقوات يعقوب بن الليث بن الصفار سنة ٢٦٢ هـ وأما الطبري فقد نقل جزءاً من صدره يقول:

«وقرى على الناس كتاب فيه: ولم يزل الملعون المارق المسمى يعقوب بن الليث الصفار، ينتحل الطاعة، حتى أحدث الأحداث المنكرة.. كتاباً مؤرخ بيوم الثلاثاء لإحدى عشرة خلت من رجب»^(١)، وهو من السجلات القليلة التي لم يذكر الطبري كامل نسختها.

منشورات

من النقاط الطريفة، اهتمام ابن الأثير، بعد اهتمام الطبري بمنشورات إلى العامة في الطرق والمساجد توضح أن المهتدي معرض للخلع والفتك به، وأشار ابن الأثير إلى نصها كاملاً لم يترك منه مما أورده الطبري سوى (والمدير لذلك أحمد بن محمد بن ثوابه، والحسن بن مخلد، رحم الله من أخلص النية) وله يغير من الكلمات سوى كلمة واحدة فكتب ابن الأثير (الأترك) بدل (الموالي عند الطبري)، ونص هذا المنشور، كما ورد في الطبري كاملاً:

«بسم الله الرحمن الرحيم: يامعشر المسلمين، ادعوا الله لخليفتكم العدل: الرضي، المضاهي لعمر بن الخطاب، أن ينصره على عدوه، ويكفيه مؤنة ظالمه: ويتم النعمة عليه وعلى هذه الأمة ببقائه، فإن الموالي قد أخذوه بأن يخلع نفسه، وهو يعذب منذ أيام، والمدير لذلك أحمد بن محمد بن ثوابه، والحسن بن مخلد، رحم الله من أخلص النية، ودعا وصلي على محمد ﷺ».

وهذا السجل من المنشورات القليلة، المسجلة في المصدر وواضح أن نص هذا المنشور ربما أمر به الخليفة نفسه، أو بعض أعوانه ممن وجدوه في

(١) انظر سياق هذا الخبر في الكامل ٢٦١/٦ وانظر السجل في تاريخ الطبري ٥٠٥/٥.

مازق. والخليفة المهتدي تعرض سنة ٢٥٦ لضغوط تركية.

تزوير الرسائل والسجلات

واختتم مبحث الكتب والسجلات بأمر طريف آخر، فقد وجد التزييف والتزوير طريقاً إلى بعض الرسائل، ووجد بعض المزورين، ويشير ابن الأثير إلى واحد منهم في وفيات سنة ٣٧٠ هـ بقوله:

«وفيها توفي على بن محمد الأحذب المزور، وكان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه.. وكان هذا الأحذب ربما ختمت يده لهذا السبب»^(١).

ومن الطريف أيضاً تلقيب الرجل بلقب المزور ووضع يده في إطار أو نطاق يمنعه من الكتابة أحياناً.

وقد أشار ابن الأثير أيضاً إلى رجل آخر عرف بالدانيالي «وكان زرقاً ذكياً مختلاً» كان يميل إلى الكاغد، الذي كتب عليه، ثم «يكتب فيه بخطه ما يشبه الخط العتيق» ثم يزعم أن هذه الكتب من «ملاحم دانيال عليه السلام» ولذا عرف بالدانيالي^(٢).

وكان ابن الأثير قد أشار في خبر ضمان أولاد البريدي سنة ٣١٨ هـ وكتابة المقتدر بخط يده إلى أحمد بن نصر الحاجب بالقبض عليهم، لكن قدم بعضهم كتاباً بإطلاق سراحهم ثبت أنه مزور، لأن الحاجب انتبه إلى أمر الخليفة بعدم إطلاق سراحهم إلا بخطاب آخر بخط يده هو، لا من خط الكتاب، وبذلك «ظهر أن الكتاب مزور»^(٣).

(١) الكامل ٣٩٥/٧.

(٢) انظر نفسه ٦٧/٧ - ٦٨.

(٣) نفسه ٦١/٦.

أهم المصادر والمراجع

- ١- آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ترجمة محمد عبدا لهادي أبو ريده ج٢ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤١م.
- ٢- ابن أبي دينار: المونس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس. الطبعة الثالثة ١٩٦٧م.
- ٣- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. الرباط ١٩٧٢م.
- ٤- ابن الأثير: الكامل في التاريخ عشرة أجزاء، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١ سنة ١٩٨٧.
- ٥- د. أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي ج٣ الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٣م.
- ٦- اسماعيل حسين حجارة: النقود المكتشفة في ياسين تبه، مقال بمجلة المسكوكات عدد ٦ سنة ١٩٧٥م.
- ٧- ابن خلدون: العبر (المقدمة). مصورة عن طبعة بولاق، مؤسسة الأعلمي بيروت ١٩٧١م.
- ٨- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، جزءان دار الطباعة الميرية المصرية سنة ١٢٧٥هـ.
- ٩- السيوطي: تاريخ الخلفاء، إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٥١هـ.
- ١٠- الطبري: تاريخ الرسل والملوك خمسة أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

ولم تخل فترات التاريخ الإسلامي من وود كتب مزورة منها الكتاب الذي نسبته الثوار إلى عثمان بن عفان، ويشير متز إلى أنه في القرن الرابع «تفاقم خطب التزوير»^(١) ومثل لذلك بما ذكره الجهشيارى في الوزراء من أن ابن الفرات وصله إدعاء يهودي أن بحوزته كتاباً من الرسول ﷺ يسقط فيه الجزية عن خيبر، ولما قرأه ابن الفرات اكتشف تزويره من تاريخ كتابته، ذلك أنه أرخ قبل فتح خيبر بسبة وستين يوماً.

ومن أمثلة التزوير أيضاً ادعاء بعض اليهود أن معه كتاباً يثبت إسقاط الجزية عن أهل خيبر فعرض على الخطيب البغدادي فعرف أنه مزور لأن من بين شهوده معاوية بن أبي سفيان وعدد من الصحابة، مع أن معاوية لم يسلم إلا يوم الفتح. سنة ثمان في حين كان فتح خيبر سنة سبع، كما أن فيه خط يزعم أنه سعد بن معاذ في حين كان معاذ قد مات سنة خمس بعد الخندق.

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤١م القاهرة، ج٢ ص ١٠٧.

١٠-١١ سنة ١٩٧٩، ١٩٨٠ .

٢١- النويري : نهاية الأرب ج٢٤ تحقيق محمد فوزي العنتيل القاهرة ١٩٨٥،
ج٢٦ تحقيق د. حسين نصار القاهرة ١٩٨٣ .

٢٢- ياقوت الحموي : معجم البلدان ط١ مطبعة السعادة القاهرة سنة ١٩٠٦
ج٧ .

١١- ابن عذاري : البيان المغرب ج١ ، تحقيق ومراجعة كولان وبيروفسال، الدار
العربية للكتاب ط٢ بيروت ١٩٨٣ م.

١٢- القلقشندي : صبح الأعشى . طبعة دار الكتب المصرية . القاهرة .

١٣- الكناني (عبد العزيز بن يحيى بن مسلم) : كتاب الحيدة في الرد على بشر
ابن غياث المريسي ببغداد، نشره قصي محب الدين الخطيب
ط١ القاهرة ١٣٩٩ هـ .

١٤- الكندي : الولاة والقضاة نشرة رفن كست القاهرة (بدون سنة الطبع) .

١٥- د. محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج في الدولة الإسلامية حتى منتصف
القرن الثالث الهجري . ط١ سنة ١٩٥٧ ، مكتبة نهضة مصر
القاهرة .

١٦- المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب تحقيق محمد سعيد العيران
القاهرة ١٩٦٣ .

١٧- المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر ج٤ تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد ، ط٣ المكتبة التجارية ١٩٥٨ م .

١٨- د. مصطفى حلمي : منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين ،
الاسكندرية ١٩٩٢ م .

١٩- المقرئزي : اتعاظ الخفا ج٢ . تحقيق د. محمد حلمي محمد أحمد القاهرة
١٩٧١ .

- المواعظ والاعتبار ج١ القاهرة (بدون سنة الطبع) .

٢٠- د. ناهض عبد الرازق : المسكوكات العربية الإسلامية خلال القرنين الرابع
والخامس الهجريين - مقال بمجلة المسكوكات عدد